

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التكوين والتعليم المهنيين
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني - بمسعد
مركز التكوين المهني والتمهين بالادريسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي فلاحه

تخصص: زراعة خضراوات

تحت عنوان:

**الإمتياز وبرنامج الدعم الفلاحي
(واقع وآفاق)**

دراسة حالة * مشروع منطقة القاعة بالادريسية ولاية الجلفة *

تحت إشراف الأستاذ:

- هيشر احمد التجاني

من إحداد المترشحين:

- ميساوي سالم

- قصاب عبد القادر

دفعة ٢٠٠٥-٢٠٠٨

الإهداء

مد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه

واقتردى بسنته إلى يوم الدين .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى.....

منبع حناني وقرة عيني ونشوة فؤادي التي سهرت من أجلي أياما وليالي أمني .

إلى سندي في هذه الدنيا ورمز التحدي والصمود ومن تغرب من أجلي أبي

إلى صديقي ابراهيم ومبروك وإلى أخواتي وأخوتي وإلى نادي التنمية البشرية

والى عمتي عائشة رحمها الله واسكنها فسيح جناته

و إلى أساتذتي الكرام وزميلاتي الطلبة وزملائي كلا باسمه دون استثناء .

ميساوي سالم

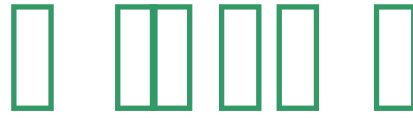
الإهداء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه
واقترى بسنته إلى يوم الدين .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى.....

أبي وأمي الغاليين إلى اخوتي وأخواتي إلى كل العائلة وإلى كل الأساتذة وإلى كل زميلاتي
وزملائي الذين رافقوني في حياتي العلمية وأخص بالذكر طلبة الدفعة وإلى كل من ساعدني
في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

قصاب عبد القادر



أتوجه بعظيم الشكر العرفان لله عز وجل على توفيقه لنا
انجاز هذا العمل المتواضع كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والقدير الخاص الى
استاذة المشرفة التي لم تبخل علينا

بالتوجيه والنصح

كما نتقدم بجزيل الشكر الى مسؤولي القسم الفلاحي بالادريسة
والذين قدمولنا يدالعون والمساعدة و اخص بالذكر
الأستاذة الأنسة طاهري حليلة وهشير احمد التجاني
كما لايفوتنا أن نقف وقفنا واحترام وتقدير أمام كل من ساهم في
تلقيب العلم في جميع أطوار دراستنا

و نشكر كل من ساعدنا من قريب أ و من بعيد في أتمام
عملنا هذا .

ميساوي

□□□

□□□ □ □□ □

□□□□□

المقدمة

البانج النظري

الجانبة التطبيقي

المراجع

الملحقات

الفهرس

الجانب النظري

١) برنامج الدعم الفلاحي كمخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية ٣

٣ 1.1. نشأة الدعم الفلاحي الدعم الفلاحي.

٣ 1.1.1.) فكرة برنامج الدعم الفلاحي.

٤ 1.1.1.1.) الظروف المكانية التي مهدت لظهور هذا البرنامج.

٥ 2.1.1.1.) الظروف الزمانية التي مهدت لظهور هذا البرنامج.

٦ 2.1.1.) أسباب لجوء الجزائر إلى تطبيق برنامج الدعم الفلاحي.

٧ 2.1. التنمية المنسجمة للمناطق الريفية.

٩ 1.2.1.) التوزيع المتوازن للموارد والدعم.

٩ 1.1.2.1.) معالجة التهميش الاجتماعي الإقليمي.

١٠ 2.1.2.1.) الازدهار الفردي والجماعي للسكان الريفيين.

١٠ 3.1.) الشروط الضرورية لإيجاد فرص جديدة للتشغيل والدخل.

١٠ 1.3.1.) الدور الحاسم للأنشطة الاقتصادية.

١١ 1.3.1.) الاهتمام الخاص بالسكان المهمشين.

١١ 1.3.1.) تحسين ظروف المعيشة والحصول على الخدمات الأساسية.

١٢ 2.3.1.) تجاوز الطرح القطاعي للمشكلات المطروحة.

١٢ 1.2.3.1.) البحث عن حلول مكية في مواجهة تعدد الاحتياجات.

١٣ 2.2.3.1.) الحصول على الخدمات.

١١) أهداف برنامج الدعم الفلاحي ضمن محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية ١٤

١٤ ١.1.1.) المحاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية .

١٤	١,١.١١) إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات.
١٥	١.١.١١) دعم ترقية تعددية الأنشطة ضمن تآزر الجوانب الاقتصادية.
١٧	١.١.١١) أدوات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية .
١٧	١.١.١١) المشاريع الجوارية وتسهيلها.
١٧	١.١.٢.١١) مساهمة السكان الضرورية.
١٨	١.٢.١.١١) دور وتكامل الإدارة في عملية التسهيل.
١٩	١.٢.٢.١١) تخطيط الفضاء والتهيئة العمرانية.
١٩	١.٢.٢.١١) تنظيم القانمين بالتنمية الريفية.
٢٠	١.٢.٢.١١) الإعلام والتوعية.
٢٠	١.٢.٣.١١) تدعيم القدرات المحلية.
٢١	١.٣.١.١١) صيغ تمويل الأنشطة في الوسط الريفي الفلاحي .
٢٢	١.٣.١.١١) دعم الأنشطة الفلاحية.
٢٣	١.٣.١.١١) حدود الأدوات القطاعية وترقية أجهزة جديدة.
٢٤	١.٣.١.١١) تكييف سياسة التمويل الفلاحي.
٢٥	١.٣.١.١١) جهاز المتابعة والتقييم.
٢٥	١.٣.١.١١) الأجهزة التشريعية والتنظيمية.
٢٦	١.٣.١.١١) قانون التوجيه الفلاحي.
٢٦	١.٣.١.١١) القانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي الفلاحية.
٢٧	١.٣.١.١١) القطاع الفلاحي بولاية الجلفة
٢٨	١.٣.١.١١) وضعية القطاع الفلاحي بولاية الجلفة .
٢٨	١.٣.١.١١) حالة القطاع الفلاحي على مستوى ولاية الجلفة.
٢٨	١.٣.١.١.١١) التوزيع العام للأراضي
٢٨	١.٣.١.١.١١) الموارد المائية المستعملة
٢٩	١.٣.١.١.١١) حالة القطاع الفلاحي على مستوى ولاية الجلفة.
٢٩	١.٣.١.١.١١) تطور المساحات على مستوى الولاية ٢٠٠٠-٢٠٠٣.
٢٩	١.٣.١.١.١١) الإنتاج الحيواني : السنة ٢٠٠٣.
٣٠	١.٣.١.١.١١) تطور المساحات المسقية حسب المحاصيل الزراعية.

٣٠	٣,١,١١١ (وضعية الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح.
٣٠	١,٣,١,١١١ (التقييم.
٣١	٢,٣,١,١١١ (المساحات الممنوحة التي تجاوزت خمسة سنوات
٣١	٣,٣,١,١١١ (أهم المشاكل التي واجهت عملية الاستصلاح
٣١	٢,١١١ (أهم البرامج الفلاحية المسطرة من طرف الدولة .
٣١	١,٢,١١١ (برنامج الامتياز الفلاحي.
	١,١,٢,١١١ (الأهداف المسطرة لمشاريع الامتياز عبر تراب الولاية ١٣ مشروع في طريق
٣٢	الانجاز.
٣٢	٢,١,٢,١١١ (المشاكل
٣٢	٣,١,٢,١١١ (من اجل رفع هذه المشاكل، ولحلول أنجع تم اتخاذ التدابير
٣٣	٢,٢,١١١ (المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية والريفية بالولاية.
٣٣	١,٢,٢,١١١ (أهم العمليات المبرمجة لآفاق ٢٠١٣.
٣٣	٢,٢,٢,١١١ (تنمية تربية الحيوانات الصغرى.
٣٤	٣,٢,٢,١١١ (تمشين الإنتاج الفلاحي.
٣٤	٣,٢,١١١ (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
٣٥	١,٣,٢,١١١ (تركيبة المستثمرات المنخرطة في البرنامج(حسب المساحة)
٣٥	٢,٣,٢,١١١ (حصيلة الشغل.
٣٦	٣,٣,٢,١١١ (حصيلة الانجازات من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٤.
٣٧	٤,٣,٢,١١١ (حالة ملفات الدعم الفلاحي.
٣٧	٥,٣,٢,١١١ (الأهداف المالية والانجازات المالية على مستوى ولاية الجلفة.

الجانب التطبيقي

٣٨	دراسة حالة مشروع منطقة القاعة بالادريسية
٣٨	١- تقديم عام لبلدية الادريسية
٣٨	1.١ - الموقع
٣٨	2.١ - التعداد السكاني

٣٨	١.3 - الوسط الطبيعي
٣٩	١.4 - المناخ
٣٩	١.٥ - تحليل جدول التساقط والحرارة
٤٠	٢ - قانون الاستصلاح
٤٠	٣ - اسباب توقف اقبال الفلاحين على الاستصلاح
٤١	٤ - منح الامتياز
٤٤	٥ - برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز
٤٥	٦ - اهداف المشروع
٤٩	٧ - مناقشة وتحليل النتائج
٥٠	الخاتمة
	المراجع
	الملاحق

أول ما عرفه الإنسان عندما وجد في هذه الطبيعة، كيف يتغلب على قساوتها، كيف يتلاءم مع تغيراتها، من أجل الاستمرار في الحياة بها، فتعلم نشاط الصيد كأول حرفة بدائية واستدعى له أن يبذل جهداً كبيراً في ذلك بسبب التنقل المستمر، ففكر في إنشاء حرفة له تكون أكثر استقراراً وأماناً فابتكر نشاط الفلاحة والزراعة والاستفادة من الأرض فاستغل بعض الحيوانات فدجن بعض الطيور والقوارض وربي المواشي لتساعده على خدمة الأرض الزراعية، فبدأت النتائج بالظهور بحصوله على المنتوجات الزراعية المختلفة في الكمية والنوعية.

مع تقدم التكنولوجيا أصبح الإنسان يستعمل الآلات في الزراعة من الحرث والبذر إلى إنشاء المصانع التي تستعمل المنتوجات الزراعية كمواد أولية في منتجاتها الصناعية الاستهلاكية وهكذا استمر الإنسان في هذا الطريق إلى أن ظهر تنافس شديد بين النشاط الفلاحي والنشاط الصناعي حيث هذا الأخير أغرى الإنسان بالراتب الشهري وبالتقاعد وبعض المغريات الأخرى التي أدت بالفرد إلى الابتعاد عن النشاط الفلاحي واهتمامه بالنشاط الصناعي مما أدى إلى نمو وتطور الصناعة على حساب الفلاحة والزراعة وخدمة الأرض فصاحب ذلك:

- تلوث الطبيعة بالغازات والمواد السامة المنبعثة من المصانع ضرر المساحات الخضراء بسبب اكتساح المصانع لها في الاتساع.
- تعرية الأرض من الغطاء النباتي بتقطيع الأشجار الخضراء للاستعمال.
- التصحر بسبب زحف الرمال .
- قلة الإنتاج الزراعي، المجاعة وكثرة الأوبئة، التبعية الاقتصادية للدول النامية.

ثم دق ناقوس الخطر على البيئة من طرف جمعيات ومنظمات حماية البيئة وبدأت الندوات والملتقيات المحلية والدولية لمعالجة خطر زوال النشاط الفلاحي وبدأت المخططات والقوانين تسن لحماية القطاع الفلاحي فتبلورت فكرة دعم الدول للقطاع الفلاحي.

تساؤلات البحث (الاشكالية):

- ماهو مشروع برنامج الدعم الفلاحي؟
- ماهي العراقيل والمشاكل التي تواجه تطبيقه؟
- ماهي الظروف المكانية والزمانية التي مهدت لظهور الدعم الفلاحي؟
- ماهي نتائج تطبيق برنامج الدعم الفلاحي؟
- ماهو واقع الدعم الفلاحي في الوقت الراهن؟
- اين وصل الدعم الفلاحي بالولاية؟
- ماهي سلبيات وإيجابيات التي تم تحصيلها من خلال نموذج من نماذج هذا البرنامج(دراسة حالة- ومشروع منطقة القاعة بالادريسية –الجلفة).
- ماذا قدم برنامج الدعم الفلاحي للتنمية الفلاحية وخدمة الأرض؟

أهمية البحث:

- لبرنامج الدعم الفلاحي بالجزائر أهمية بالغة تتعلق بالتنمية الفلاحية لما له علاقة بالقطاع الزراعي الذي هو نخاع سياسة دولة لأهميته البالغة التي تتمثل في النقاط التالية:
- ◆ إيجاد طرق لتحسين مستوى القطاع الفلاحي .
 - ◆ تنمية الفلاحة باستعمال الموارد البشرية.
 - ◆ محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي بتنمية الثروة الزراعية.

- ◆ القضاء على ظاهرة النزوح الريفي.
- ◆ العمل على التقليل من ظاهرة البطالة بتوجيه الشباب نحو العمل الفلاحي.
- ◆ محاولة الرفع من المخزون الزراعي للتقليل من التبعية الاقتصادية.
- ◆ البحث عن موارد أخرى لخزينة الدولة دون الاكتفاء بصادرات المعادن والطاقة خاصة.
- ◆ القضاء على ظاهرة التصحر بمشروع اخضرار الأرض.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع "برنامج الدعم الفلاحي" لأنه عبارة عن مخطط وطني تنموي يمس القطاع الفلاحي، فهذا البرنامج حديث النشأة تم اعتماده وتطبيقه بدءا من صائفة ٢٠٠٠. وقد تطرقنا لهذا الموضوع من باب كونه احد سياسات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية الريفية المستدامة، وكذا من اجل البحث على النتائج التي تم تحقيقها رغم الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الفلاح قصد الاستفادة من التمويل والد من ظاهرة النزوح الريفي بعد العشرية السوداء.

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وتعزيز الفرضيات المقترحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتركيبات القطاع الفلاحي في ظل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية مع إعطاء نماذج من دراسة حالة لمشروع "منطقة القاعة"، التي يعتبر من المشاريع التي تضمنها برنامج الدعم الفلاحي بالجزائر في إطار سياسة تمويل معتبرة.

برنامج الدعم الفلاحي كمخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية (١)

١. نشأة الدعم الفلاحي الدعم الفلاحي.

١.1. (فكرة برنامج الدعم الفلاحي.

ظرا للظروف السيئة التي أصبحت تتخبط فيها معظم الدول من جراء إهمال النشاط الفلاحي ومع تراكم حملة من المشاكل، جعلت كل هذه المعطيات الدول وضعت حلا لها بتفكير عقلائي بالرجوع إلى خدمة الأرض والاستفادة من مخزوناتا واستغلالها أحسن استغلالا للقضاء على وحدانية المورد للاقتصاد. فقت عدة أنشطة تساهل خدمة الأرض دون استنزاف خيراتها كتربية المواشي وإنشاء مؤسسات صغيرة تعمل على تسويق منتجات الأرض والماشية لتشكّل فيما بينها حلقت اتصال تكمل إحداها الأخرى

دون الاستغناء عنها إلا أن هذه الدول اصطدمت بعزوف المجتمع اتجاه هذه الفكرة ووجد أيضا شبه دمار الأراضي الزراعية بسبب الإهمال والتصحّر فما كان عليها إلا تحفيز الفلاح في استصلاح الأراضي الزراعية والاهتمام بالنشاط الفلاحي يمنحه العتاد الفلاحي وكل ما يحتاجه من أنواع البذور وإعطائه توجيهاته لخدمة الأرض وساعد أفراد المجتمع في إنشاء مؤسسات صغيرة مساهمة في نشاطها للنشاط الفلاحي وبذلك تبلورت هذه الأفكار في فكرة الدعم الفلاحي وتم بذلك إنشاء المخطط الوطني لتنمية الفلاحة في الجزائر.

فالدعم الفلاحي هو خطة سياسية تتبعها الدولة لحماية اقتصادها من التقلبات التي يمكن أن تصيب أحد أركانها والمعرضة لهزات في الأسواق الاقتصادية وتطبق الدولة هذه الخطة السياسية الاقتصادية على النشاط الفلاحي والمتمثلة في دعم الفلاح بشتى الطرق التي تساهم في الرفع من إنتاج هذا النشاط الاقتصادي والتغيير في ما كان عليه وصولا إلى أحسن النتائج وتتضمن هذه الخطة السياسية الاقتصادية في إعطاء الأولويات للنشاط الفلاحي دون غيره وحمايته من التدهور والتخريب على ممارسته لدى أفراد المجتمع باللجوء إلى وضع مجموعة من المعطيات التي تساهم في الدخول لهذا النشاط وتخفيف أفراده بالانضمام إليه والتي يمكن أن تتمثل في وضع برامج اقتصادية وقوانين لحماية النشاط الفلاحي وجزارة الإطار له بتكوينها في المدارس الخاصة والجامعات بوضع تخصصات لهذا النشاط للحصول على إجازات شبانية مؤطرة في هذا المجال، ومن ثم إعطائها فرصة التكوين ميدانيا لصقل الخبرة.

والدعم الفلاحي هذا ما هو إلا برنامج تسن الدولة قوانينه وتضع له جملة من التعليمات القانونية تطبق على النشاط الفلاحي عند مزاولته من طرف الأفراد لحمايته من الكساد ولرفع مستواه وحمايته من التدهور والإهمال مثل ما حدث في السابق ووضع حقوقا للفرد المستفيد من هذا البرنامج الفلاحي معا تحديد واجباته واتجاهه وتقوم الدولة بمساهمة خاصة اتجاه هذا النشاط من قريب أو من بعيد ويمكن أن تكون هذه المساهمات مباشرة كان تتمثل بتدعيمه بما يلزم من عتاد فلاحى يشمل جميع الآلات التي تتدخل في رفع مستوى النشاط ابتداء من تحديد القطع الأرضي التي سيطبق عليها البرنامج الدعم الفلاحي ووصولا إلى مراقبة الإنتاج المحصل عليه من هذا النشاط وتقييمه من حيث النفقات مع الإيرادات للتقليل من المشاركة وتصحيح الأخطاء التي وردت أثناء عملية الإنتاج أو يمكن أن تكون مساهمة الدولة غير مباشرة في هذا النشاط والتي تتمثل بتحضير الكفاءات وتأطيرها في الجامعات والمدارس الخاصة ووضع البحوث العلمية لوضع أسهل الطرق وأنجحها لرفع من مستوى هذا النشاط لما له من علاقة للاقتصاد الوطني ويعتبر الدعم الفلاحي كمخطط وطنى للتنمية الفلاحية ابتداء من صائفة ٢٠٠٠ .

١.١.١.١ (الظروف المكانية التي مهدت لظهور هذا البرنامج.

يهر الدعم الفلاحي لدى معظم الدول كنتيجة حتمية لها لما وصلت إليه جل دول العالم في مستوى اقتصادها الذي أصبح تحكم فيه بعض الأنشطة التي تقوم عليها اقتصاديات هذه الدول من خلال تركيزها الخاص على هذه الناحية مما جعلها تتخبط في مشاكل جمة نتيجة لتأثر هذه الأنشطة التي نذكر منها النشاط الصناعي ونشاط الخدمات الاجتماعية بتغيير السوق والطلبات عليها واحتياج كل هذه الأنشطة إلى النشاط

الفلاحي الذي يعتبر المادة الأولية لها وأيضا لما تخلفه هذه الأنشطة أثناء عملية الإنتاج من بقايا سامة للطبيعة تى أن بعض الدول وصلت إلى نقطة وحدانية النشاط في اقتصادها أي أنها تعتمد في اقتصادها على القيام بنشاط واحد فقط مما جعلها في خط مستمر، وهذا ما يحدث فعلا أثناء نشوب حروب عالمية التي تخلف وراءها دمارا شاملا في اقتصاد هذه الدول بسبب تخريب المصانع والورشات لتصبح هذه الدول في لحظة معينة تبدأ من الصفر لاعتمادها على نشاط معين واحد كالنشاط الصناعي وهذا مما جعلها تبحث موارد حديدية لاقتصادها حيث اتجهت مباشرة صوب النشاط الفلاحي لتعويض خسارتها ولتبنى اقتصادا جديدا تضع له مكانة خاصة في اقتصادها ويكون موردا هاما لمختلف القطاعات الأخرى.

ومن هذا الموقع الذي وصلت إليه الدول وخاصة الأوروبية بدأت بوضع الخطط والبرامج وسنن القوانين الجديدة للاهتمام بالنشاط الفلاحي وإعادته لما كان عليه في السابق محاولة استغلاله أحسن استغلال لاستفادة لحماية اقتصادها من أي تقلبات نذكر مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكمت في دول العالم من جراء نتيجة الحروب العلمية التي نشبت حيث غزت جميع الأسواق هذه الأخيرة بمنتجاتها الفلاحية وسيطرت على الجميع في اقتصادها وأصبح في ما يسمى بسياسة الأمن الغذائي فما كان على هذه الدول خاصة منها الأوروبية إلى فك قيود الأمريكية عنها يدعم أنشطتها الفلاحية والتخلص من التبعية الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وكان لها ذلك بل حتى وصلت إلى منازعة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه السيطرة الاقتصادية على بقية دول العالم الثالث واستعمل كسلاح ضد هذه الدول النامية وأصبح ما يسمى بالسلاح الغذائي.

1.1.1.2 (الظروف الزمانية التي مهدت لظهور هذا البرنامج.

إن الدعم الفلاحي لم يظهر صدفة أو حدث عشوائي بل أدى إلى تراكم وتراسب مجموعة من لمشاكل والصعاب التي مرت على الاقتصاد الدولي للظرف الزماني الذي مر على معظم الدول أدى إلى فكرة الدعم الفلاحي لتدارك الوضع الذي كان سائد لهذه الدول والذي مس بالخصوص اقتصادها. ففي البداية الزمانية لوجود الإنسان لم تكن له متطلباته كثيرة وكانت طريقته في العيش البحث عن مورد لسد حاجياته اليومية وخاصة منها الغذائية للبقاء في الطبيعة فإمتن فلاحا الأرض لما وجد من نتائج تحل له مشاكله اليومية.

ومع بداية التطور الاقتصادي الذي عرفه الإنسان وخاصة في مطلع القرن ١٩ عرف النشاط الصناعي بشتى أنواعه فاشتغل بهذا النشاط وابتعد عن النشاط الفلاحي لما وجده من الصناعة من استقرار داخل مساحة معينة توفر له الحماية من عوامل الطبيعة ومنحه راتبا مستمرا مهما كان الإنتاج بتعدد منتجات هذا النشاط ونسبة النشاط الفلاحي وبدأت الهوة تزداد في الاتساع بين الإنسان والنشاط الفلاحي إلى ن أهمل هذا الأخير، ومن ثمة اتسعت مساحة هذه الأنشطة على ضيق مساحة النشاط الفلاحي الذي يبقى يزاول بقله من الأفراد وبطرق تقليدية وبمنتوج شخصي إلى أن تقدمت معظم الأنشطة الاقتصادية على حساب تأخر النشاط الفلاحي وتأثرت الطبيعة بهذا الاستبدال والإهمال النشاط الفلاحي فكثرت الأمراض

والأوبئة من وجود نفايات هذه الأنشطة الجديدة وكثرة البطالة واتجهت جميع اقتصادات الدول إلى الاعتماد الكلي على هذه الأنشطة ما لبثت أن تأخرت الحروب والكوارث الطبيعية التي هدمت البنية التحتية لهذه الأنشطة مما سيسبب خرابا ودمارا شامل في هذه القطعان مما اثر سلبيا على الاقتصاد الدولي وكذلك إلى عجز تام وخير دليل الأزمة العالمية الاقتصادية سنة ١٩٢٩ بسبب نتائج الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٩. بضا نمو القوة التدميرية بين القطب الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية والقطب الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي مما أوصل العالم إلى انقسام فيما بينها واشتداد الصراع، وكل هذا بسبب اهتمام سياسة دول العالم بالقطاع الصناعي فقط دون غيره، وأصبح حينئذ الصراع قائم من اجل توفير الغذاء للمجتمعات لذا ، دول العالم إلى التفكير من جديد في إيجاد الحلول لهذا المأزق الذي هي فيه، والبحث عن سبيل وحلول لذلك ففكرت في الاهتمام من جديد في القطاع الفلاحي حتى أصبح في مطلع هذا القرن التفكير في إنتاج محاصيل زراعية على مساحات صحراوية وتبلورت فكرة الدعم الفلاحي.

١. 2.1 (أسباب لجوء الجزائر إلى تطبيق برنامج الدعم الفلاحي.

الجزائر دولة كغيرها تأثرت بما وقع في الحقيقة السابقة وخير دليل هو وجود الاستعمار الفرنسي في أراضيها مدة ١٣٢ سنة لينعم من خيرات أراضيها فاتبعت عدة طرق لإيجاد الحلول وذلك باهتمامها بفكرة عم الفلاحي وظهرت بوادره في فترة السبعينات ومشروح القرية الاشتراكية الذي طبق للاهتمام بالأرض تحت شعار (الأرض للفلاح) وذلك لعدة أسباب نتجت بعد الاستقلال مباشرة ١٩٦٢ والتي يمكن أن تلخصها في عدة نقاط.

- ضعف الصناعة الجزائرية لما خلفه الاستعمار من دمار شامل للمنشآت الصناعية.
- هجرة الأفراد نحو المدن الحضرية هروبا من الفقر والأوبئة الموجودة في الريف.
- قلة الإطارات المتخصصة في النشاط الفلاحي-قلة العتاد الفلاحي والفلاحة كليا في بعض المناطق الأخرى .

- انعدام سبل الحياة العصرية في الريف غياب الكهرباء والماء والغاز والمنازل.....الخ.
- جهل تام بين أوساط أفراد المجتمع في تسير هذا النشاط.
- قلة المساحات الزراعية بسبب سياسة الأرض المحروقة التي سلكها المستعمر.
- قيود اتفاقيات ايفيان التي كبحت سياسة الجزائر الاقتصادية في تسير شؤونها .
- نقل المديونية التي تسبب فيها الاستعمار بنهب الخزينة .

وهكذا بدأت الدولة في تلك الفترة تضع حلولاً وخططاً سياسية لتحريك نشاطها الفلاحي من الركود فبدأت نتائجها تظهر في نهاية المرحلة إلا أنها لم تتواصل هذه السياسة الاقتصادية بسبب تغيير السلطة الحاكمة في بداية الثمانينات وكنتيجة لذلك أصيب اقتصاد الجزائر مثل بعض الدول بالأزمة الاقتصادية ١٩٨٦ وفي العشرية السابقة دخلت الجزائر في دوامة جديدة تسمى مرحلة اللاأمن فهاجر الأفراد من جديد المدن الآمنة من القرية الخالية من الأمن وبذلك أهملت الفلاحة ترك الأراضي الزراعية للخراب وتربية

المواشي للإهمال وغياب الرقابة عن الغابات التي قطعت أشجارها وترك المساحات الخضراء للانجراف والتصحّر وسقط القطاع الفلاحي في قبضة الركود مما سبب كساد في الاقتصاد الوطني واستمر الحال حتى مطلع القرن ٢١ أين زالت هذه المرحلة وبدأت الجزائر سياسة تهتم بجميع قطاعاتها لتحريك اقتصادها فأعدت بذلك برنامجا يهتم بجزارة الإطارات في الجامعات والمعاهد الخاصة التي تخرج منها مهندسون وتقنيون في الفلاحة والري وأطباء وبيطرة وتقنيون لصيانة العتاد الفلاحي ثم هيأت الأرض الفلاحية لتطبيق امج الدعم الفلاحي الذي يهتم بخدمة الأرض وتربية الماشية والدواجن وإنشاء مؤسسات صغيرة لتسويق منتجات الفلاحة وتربية الماشية والدواجن وبهذا وصلت وبدأت تطبيق فكرة الدعم الفلاحي في الجزائر.

سمح التعداد العام لسكان والسكن للعام ١٩٩٢ بتوفر كم هائل من المعلومات عن عالم الريف على أساس قام الديوان الوطني للإحصائيات بإعداد تصنيف البلديات الوطن (١٥٤١ بلدية) بتمييز بين البلديات ذلك النمط الحضري (٥٩٣ بلدية) والبلديات ذات النمط الريفي (٩٤٨ بلدية) التي تتسم بعدم تجانس الأقاليم الريفية التي تشملها بتنوع الأوضاع وقد تدعمت هذه المعطيات بمعلومات أخرى استقيت من مصادر مختلفة خاصة منها الإحصائية وبالتحقيقات التي أجريت ميدانيا من أجل فهم أفضل للواقع الريفي في عالم الريف وتقدير التحولات التي يعرفها وقد أبرزت هذه المعطيات مجتمعة اتجاهها نحو التمرکز ونحو تحضر سكان الريف كما أبرزت وجود ديناميكيات متميزة حسب الأقاليم الريفية وغياب حيوية بعض الفضاءات الريفية تماما رغم وجود إمكانيات يمكن تهمينها.

١. ٢ (التنمية المنسجمة للمناطق الريفية.

تضع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مخططا وطنيا للتنمية الفلاحية والريفية الذي يتمحور حول ترتيبين التاليين.

١- تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفروع الإنتاج والمدعم عن طريق الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية والذي تم لغرضه إنشاء دليل إجراءات المعنون: تنفيذ ملف الاستثمار المدعم عن طريق صندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

٢- إنعاش الفضاءات الريفية وتحسين ظروف معيشية للسكان الريفيين وترقية الصناعة التقليدية في الريفيين عن طريق الامتياز الذي تكون موضوع نظام خاص ومشاريع جوارية التنمية الريفية التي تنجز في إطار الترتيبات تنظيمية الخاصة.

تعتبر مشاريع جوارية التنمية الريفية هي أفضل أداة تنفيذ السياسة الوطنية مشاريع مدمجة ومتعددة القطاعات ومنجزة في أقاليم ريفية محددة مسبقا من أجل تحقيق الاستقرار للمجموعات الريفية وعودة تلك التي غادرت هذه الأقاليم تدعم هذه المشاريع من طرف مختلف الصناديق والأجهزة العمومية والخاصة يقصد بمشاريع جوارية التنمية الريفية التي يمكن أن تنجز على مستوى كل المناطق الريفية للبلاد في إطار هذا النظام كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية من أجل القيام بـ :

١- الاستغلال الأمثل والتمين الأفضل للموارد الطبيعية .

- ٢- الحفاظ على الممتلكات وتأمينها.
 - ٣- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات وكذا المتعددة النشاطات
 - ٤- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية الاقتصادية الثقافية ذات الاستعمال الجماعي يهدف المشروع من خلال ترقية النشاطات الاقتصادية الدائمة إلى تحسين مستويات وظرف معيشة المجتمعات الريفية في إطار التنمية البشرية وكذا استقرارها ويخص بالدرجة أولى المجموعات الريفية التي تعيش متفرقة في مناطق معزولة
- وفي البلديات المقرر ترقيتها ويتمثل المشروع في مسعى خاص " لمرافقة" سكان الريف لاسيما على مستوى التقني والتنظيمي والمالي، وفي مجهوداتهم التي تهدف إلى جعل نشاطاتهم الاقتصادية دائمة حالية للمداخل المتصلة ومن شأنه أن يضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وكذا ظروف معيشية حسنة تعد هذه الوثيقة دليل متجها منتهيا الهدف منها مساعدة الفاعلين الإداريين والتقنيين والمعنيين بمشاريع جوارية التنمية الريفية أثناء مراحل المبادرة والتحضير والصباغة والمصادقة والتنفيذ والمتابعة والتقييم والمراقبة هذا الدليل الذي يعد مرجعا مشتركا لتسهيل الاتصال وتشجيع تظافر جهود الشركاء الإداريين لتقنيين الذين سيعملون جميعا على مساعدة سكان الريف في صياغة مشروعهم وانجازه، وأخيرا يجب أن يحقق هذا الدليل انسجاما في تطبيق التسيير الإداري لنظام "مشروع جوارية التنمية الريفية" على مجموع التراب الوطني وذلك بدعوة الفاعلين في صياغة مشروع جوارية التنمية الريفية لأخذ بعين الاعتبار المميزات الخاصة بكل منطقة^١.
- وتتجلى التنمية المتوازنة والمنسجمة لمناطق الريفية بعد طرق بداية بتوفير الأدوات التي تأخذ في الحسبان الأبعاد المتعددة للأعمال والعلاقات التي تتشابك في ما بينها في مقاربة تدمج الفاعلين والأعمال والأنشطة.
- وإلى ذلك يضاف انشغال آخر يأخذ في الحسبان الخصوصيات وتنوع الوضعيات الموجودة مع تأمين توازن في توزيع الجهود التي يبذلها الفاعلون الحاضرون في الفضاء الريفي.
- ومن هنا فان تقديم طرح جديد لتنمية الريفية وتنفيذه طرح لا يقصى التدخلات القائمة ولا يجهلها ويقدم إطار يسمح لها بتظافر في ما بينها وبالتكامل والتلاحم وكل ذلك يصبح تحديا عظيما ينبغي لتصدي له^٢.

١. ٢. ١ (التوزيع المتوازن للموارد والدعم.

١. ١. ٢. ١ (معالجة التهميش الاجتماعي الإقليمي.

يوجد تمايز كبير بين الأقاليم الريفية وضمن كل منها وهذا التمايز نتاج الظروف الطبيعية البيئية الاختلاف بسبب التضاريس والمناخ والارتفاع والموقع الأخير..... الخ، وكذلك بسبب شروط استعمال من

^١ - د. رشيد بن عيسى، إعداد وتنفيذ مشروع جوارية للتنمية الريفية " وزارة الفلاحة والتنمية الريفية"، الجزائر، جوان ٢٠٠٠.

^٢ - د. رشيد بن عيسى، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية) ٢٠٠٠.

طرف السكان في ظل نظرة تاريخية واسعة في إطار الأعمال الخاصة بهذا الاستعمال على حد سواء سيسمح الطرح المتكامل بأخذ المكونات المتعددة لوسط الريفي بالحسبان أي اختلافاته واختلالاته معا ويمكن أن تكون الاختلافات المطلوبة التخفيف من حدتها إقليمية أي تتعلق بأقاليم مهمشة محرومة وأكثر حرما قد تتطلب تعجيل بأعمال مركزة ذات نوعية خاصة ويمكن أن تكون الاختلالات ذات طابع اجتماعي تخص صنفا معينا من المزارعين أو من المجموعات الاجتماعية الخاصة وهكذا فالإجابات المقترحة يمكن أن تكون أكثر إبداعية وتؤدي دور مضاعف للتنمية بتكييفها مع الوضعيات الخاصة.

وقد عرفت بعض المناطق الريفية عمليات تهميش قوية مكن أن تكون أوضاع اللامن قد أدت إلى تفاقمها في بعض المناطق التي عانت منها ولكن التهميش مرتبط عموما بالعزلة والتشتت إلى تقوية الاستقطاب وتمركز الأعمال والدعم في مناطق محضوة (نذكر في هذا المجال أمثلة عن الولايات التي سجلت وضعيات الاستقطاب قوية وقد تم بذل الجهود مهمة لصالح المناطق المهمشة، الكهرباء... الخ) ولكنها ل دائما تعتبر مناطق معزولة طبيعيا رغم أن العمران وبصعوبة تغطية هذه المناطق الأساسية وقد كان سياسات الاستثمار في هذا المجال والقرارات الاقتصادية الكلية والسياسية العامة التي اتخذت حتى الآن قد أدى يمكن أن تكمل مؤهلات قابلة للتحويل إلى سند للحياة الاقتصادية والاجتماعية في إطار تنمية محلية يتم تصميمها وتنفيذها على مستوى هذه المناطق نفسها ينطبق نفس التحليل أيضا على إقليم أو أجزاء من إقليم محصور طبيعيا فينبغي إيلاء عناية خاصة بهذه الفضاءات المنسية لإعطائها منفذا متميزا الغرض الاقتصادي أو الثقافية أو غيرها واستدراك تأخرها المتراكم^٣.

١. 2.1.2 (الازدهار الفردي والجماعي للسكان الريفيين.

الرهان الذي ينبغي خوضه هو عدم ترك الجماعات الاجتماعية، والأسر الريفية، والأفراد على هامش حركية التنمية وهو أيضا، بشكل اعم منح فرص للحياة والازدهار السكان الذين يعيشون ويشغلون في الوسط الريفي، وفي هذه الروح يكون البحث عن تكامل الاجتماعي حاسما من اجل تأمين التنمية الاقتصادية، ويلعب دورا رئيسيا في إعادة بعث الحياة في الوسط الريفي ومناطقه المختلفة فهذا البحث:

- ١- يسمح بتثمين كل الموارد البشرية (خاصة الشباب) في المناطق الريفية.
- ٢- يوفر شروط التشاور والإجماع بشكل جماعي حول الأنشطة الاقتصادية الموجهة خاصة نحو التحويل والتسويق التي تعتبر في الغالب جديدة بالنسبة لهذه المناطق
- ٣- يجلب فرصا تجديدية، تعمل على تثمين التصرفات التقليدية للوسط الريفي.

أ يوفر المسعى التشاوري والشامل فرصة استماع إلى مجموع المشكلات التي يعيشها السكان في المناطق المحرومة والمهمشة كما أن هذا الانخراط القوي لهؤلاء السكان يمثل مناسبة لتقوية العلاقات بين ضحايا الإقصاء والفاعلين في الإقليم، وبعث العلاقات التضامن، ويساهم في إقامة ترتيبات للشراكة وترسيخ ممارسات جديدة في قطيعة مع العادات التقليدية.

٣ - د. رشيد بن عيسى، مرجع سابق، ص ١١١.

١. 3.) الشروط الضرورية لإيجاد فرص جديدة للتشغيل والدخل.

١. 3. 1.) الدور الحاسم للأنشطة الاقتصادية.

يسمح لتحليل المعق للأبعاد المختلفة للنزوح الريفي بتبيان تسلسل أوضاع الفقر والإقصاء الحاصل في الأرياف والتي تدفع السكان إلى الهجرة ويمكن أن نذكر في المقام الأول نقص الأنشطة الاقتصادية، ومنه نقص الموارد، وكذا محدودية الإسناد والدعم التي تفتقر إليها الأسر والكيانات الجماعية الجوارية في أوضاع التفكك التي تعرفها المناطق الريفية.

ويمكن أن تصيب صعوبات الاندماج المجموعات المختلفة حسب السن أو الجنس أو غياب التأهيل أو البعد والعزلة أو التمييز الاقتصادي أو الاجتماعي وتتجلى عوامل الإقصاء على عدة مستويات من المصاعب مثل الحصول على الخدمات الأساسية أو على الدعم المؤسسي أو على القرض أو الحصول على التكوين أو على المعلومات، ولكن أيضا الحصول على العقار وعلى عوامل الإنتاج الأخرى. إن مصاعب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي هذه قد جرى تذليلها جزئيا بواسطة عمليات التزويد بالخدمات الأساسية المعنونة التي توفرها هذه الدولة ولكن رغم الجهود المبذولة فإن الحاجات التي تتطلب التغذية مازال كبيرة يضاف إلى ذلك أن تدخلات الدولة لا يمكن أن تحل إلا جزء من المشكلات وإن المبادرات الاقتصادية القادرة على الاستجابة لحاجات الأسر الريفية لا يمكن أن تأتي، في التحليل الأخير، الأمن والأفراد أنفسهم، شريطة توفر بيئة لازدهارهم.

١. 3. 1. ١.) الاهتمام الخاص بالسكان المهمشين.

مع أن الوسط الريفي عرف دائما ظاهرة الرحيل فإن اخذ المعطيات الجديدة بعين الاعتبار (بطالة الشبان صعوبة الاندماج في الوسط الحضاري استمرار عدد كبير من السكان في الريف) يفترض اهتمام خاصا وإجراء استثنائية من أجل توفير شروط الوجود لسكان المستضعفين وقد تفاقمَت المشكلة بسبب التفاوت الكبير بين التقاليد التي مازال قوية في عالم الريف (و : استطاعت أن تلعب دورا رئيسيا في الحماية الأسرية والاجتماعية) وبين التفتح على الحداثة (التي زن عادة بالمدينة) فالتقاليد لاتسهل القيام بالمبادرات الجديدة، وليس من الأكيد أن تجد هذه التقاليد دعما ملائما في السياق الاقتصادي والاجتماعي الريفي. وستلعب التغيرات التي يمكن إدخالها على طريقة معالجة مشكلات المناطق الريفية دورا حاسما في إدماج السكان المهمشين.

إن التفاوت بين التقاليد والبحث عن أنشطة جديدة ضمن الوسط الريفي يمس النساء بشكل خاص فاندماج النساء، اقتصاديا، كان دائما يتعلق بأنشطة مرتبطة باستغلال الفلاحي أو بعض النشاطات الحرفية التي عرفت انكماشاً بطيئاً ومتواصلاً فالبحث عن أنشطة جديدة في إطار التثمين الإنتاج الفلاحي والمحطات جديدة لتسويق المنتجات الحرفية مجالات عمل إضافية للتحريك الأخرى عموما الصالح للنساء الريفيات وتحسين مشاركتهن في الحياة الاجتماعية.

١. 3. 1. ٢.) تحسين ظروف المعيشة والحصول على الخدمات الأساسية.

تتدخل الدولة ومصالحها الإدارية والتقنية في المجالات المرتبطة بالفقر وبتجليات بعض أشكال الإقصاء في أن التدخلات العمومية المباشرة أو بواسطة المشروعة الموجهة للسكان تطرح المشكلة عادة بطريقة قطاعية حسب مقاييس خاصة في كل مرة تتوجه إلى مجموعة محدد والحل يعد واحد من المشكلة التي تتعرض لها وهذا هو شأن أجهزة الزراعة أو

تحسين السكن أو الأجهزة الموجهة لدعم الشباب مثلا وسيكون الرهان الجديد الذي يتعين خوضه هو اخذ السياق والقدرات المحلية بالحسبان والبحث عن شراكة وعن أشكال أكثر تشخيصا لمعالجة الطلبات مع تفادي :

- ١- الطابع القطاعي بإفراط للمساعدات ولتنفيذها.
- ٢- اخذ القرارات المفرطة المركزية، وهو ما يجعل الأجهزة أحيانا غير مرئية بشكل كاف في أعين المسؤولين والجماعات المحلية.
- ٣- الطابع الإداري بشكل مفرط الذي ينوع إلى جعل العلاقات بين السكان والموظفين تميل أكثر إلى صالح هؤلاء وتتوقف عليهم.
- ٤- غياب الاستمرارية على المدى الطويل بوضع إجراءات تعالج الأوضاع حالة بحالة .
- ٥- واقع عدم الاشتراك السكان في البحث عن الحلول.

١. 2.3. تجاوز الطرح القطاعي للمشكلات المطروحة.

١. 1.2.3. البحث عن حلول مكية في مواجهة تعدد الاحتياجات.

لقد كان توفير الخدمات للسكان دائما جوهريا من اجل الاحتفاظ بالسكان في الوسط الريفي بالحصول على العلاج والتربية وغيرهما من التسهيلات القاعدية(الأمن، النقل، المواصلات، الطاقة، التجارة....الخ) ولكن أيضا بتوفير الإسناد والمواكبة من اجل ضمان خلق مناصب الشغل والأنشطة الاقتصادية فتشكيلة احتياجات الفردية والجماعية واسع منها الاقتصادية الاجتماعية مرورا بالثقافة ويمكن أن يأتي العرض من المؤسسات العمومية أو مؤسسات خاص أو من تنظيمات جمعاعية مع اقتسام التكلفة بين المستعملين ومقدمي الخدمات وقد تولدت الدولة والمجموعات المحلية تقليديا أداء القسم الأعظم منها هذه الخدمات للجمهور باشرة غير أن هناك حالات عديدة تم فيه تقييم هذه الأداءات إلى فاعلين آخرين ماعدا دعم جزء من تكلفة هذه الخدمات.

وعموما تتعرض سكان الريف مشكلات الاستفادة بسبب المسافة أو دورية الخدمات أو المعلومات الضرورية لاستعمالها، في حين أن أداء الخدمات ينبغي أن يتصدى لمشكلة العزلة وتشنت السكان وهو ما يجعلها تميل إلى تمركز السكان

بما يسمح بتوفير اقتصاديات الحجم وبالمطبع تختلف الوضعيات حسب أنواع المناطق وقرب المراكز الحضرية وكثافة السكان...الخ، فهنا يفرض أيضا البحث عن حلول مكية نفسه.

١. 2.2.3. الحصول على الخدمات.

إلى هذا التحدي يضاف ذلك الذي تفرضه الجهود التي ينبغي القيام بترقية أنشطة اقتصادية واستغلال الفرص التي تملكها المناطق الريفية فالتركيب الجديد للتنمية الريفية حول تـثمين القدرات والتشغيل الـريفي تطوير الهياكل الأساسية والأنشطة الأمامية والخلفية للإنتاج المحلي وأشكال التراث الموارد،كلها تضع خدمة السكان في قلب التفكير الاستراتيجي الذي يخص كل إقليم حسب التوجه الذي يرمي هذا الإقليم إلى تطويره، في المستقبل هو حصيلة الحاجات والعرض الحالي والمستقبلي الذي ينبغي إجراؤها تعتمد معايير الاستفادة من الخدمة،قرب والجوار،والتكلفة والنوعية الخدمة حسب تكفها مع الأنشطة الجديدة التي ينبغي تطويرها وطرق التفكير الجديد في التنمية الريفية،ويمكن للاقتراحات المترتبة نها قصد معالجة التفاوت بين العرض والطلب أو قصد إتمام الحاجات الخاصة،أن تركز على عنصر التكامل بين الأقاليم الريفية وتصل إلى حد إدراج إنشاء الاسناد الضروري والإجراءات المرافقة ضمن برامج التنمية الريفية(خلق الخدمات،الربط مع المناطق المجاورة،التكوين،التحفيز....الخ^٤.

^٤ - د.رشيد بن عيسى،مرجع سابق،ص ١١١.

(١١) أهداف برنامج الدعم الفلاحي ضمن محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية

(١١. ١) المحاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية .

إن السياسات المتبعة حتى الآن، إما أنها أهملت الأنشطة الاقتصادية أو أنها وجهت المساعدات والاستثمارات بشكل حصري أو شبه في مجالات محددة باعتبارها مفيدة من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، على غرار الفلاحة هذه الاستثمارات المقررة على مستوى مركزي، تعتبر حفات من الأموال العمومية يمكنها في بعض الأحيان، أن تشبه عمليات إسعاف تفضي تعبئة كاملة إلى هذه الأموال التي ماقتت تتقلص من حيث الحجم وفعالية الاستعمال، ومن حيث آثارها ودوامها، وتقترح إستراتيجية التنمية الريفية مرافقة تسمح بإعادة توجيه جهود الاستثمار وترقية أنشطة اقتصادية جديدة بمساهمة المهارات الموجودة في أقاليم الريفية، وتسهيل المبادرات وبتشجيع الفاعلين الاجتماعيين الجدد، وستندرج الجهود التي ستبذل في آفاق إعادة بعث الحياة في الأقاليم الريفية ليس فقط من منظور التجهيز والهيكل القاعدية، وأنها بقدر ماتدمج منظور التهيئة العمرانية تدرج أيضا في ترابط مع الحاجات المحلية في إطار تثمين الموارد البشرية الطبيعية في المناطق الريفية، وانطلاقا من مخطط يقوم على أساس تشاور يتم إجراؤه محليا في هذا المنظور، لا يمكن تصور إعادة بعث الحياة في الأقاليم الريفية باعتباره مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي ترافقها التجهيزات والهيكل القاعدية الريفية، مجمعة جغرافية في حيز إداري، بل ينظر إليها باعتبارها لقاء بين أوجه متعددة (اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وثقافية الخ)، يحللها الفاعلون المعنيون بتحديد العوائق والمؤهلات وبالمقارنة مع القدرات الذاتية للمنطقة، وبوضع هذه الأخيرة في علاقة مع الأقاليم الأخرى الوطنية، بل وحتى خارج الحدود، وختاما هذه التهيئة ينظر إليها على أنها رؤية تطور وتوقع لمصادر هذه المناطق الريفية في المستقبل °.

(١١. ٢) إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات.

° : - رشيد بن عيسى ، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)، الجزائر، تقرير رئيسي ، جويلية ٢٠٠٠ .

إذا كانت الإجراءات المتخذة لصالح التنمية الريفية تأتي أصلا بمبادرة من السلطات العمومية المكلفة المصالح العامة والحريصة على معالجة الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية غير الملائمة، فإنه ينبغي النظر ، هذه الإجراءات باعتبارها فرصة لحل حركية ضمن نطاق الريفية بتفضيل الشراكة والتكفل والأبعاد المحددة للمشكلات المطلوبة معالجتها والأعمال المطلوبة القيام بها، ففي هذه الشمولية فقط يمكن تجاوز منطق التجهيز البسيط وصولا إلى حكة اقتصادية والى بعث الحياة في الأقاليم الريفية .

ولهذا فإن احد المحاور القوية في هذه الإستراتيجية يمكن في البحث عن الشركاء وتنفيذها يسمح ذلك بقريب الفاعلين المستعدين لاستثمار قدراتهم، وبإقامة علاقات وثيقة بين الحاجات والموارد، وبتكفل أفضل بالأوضاع الفعلية لمناطق الريفية، مع تغطية كل تعقيداتها، وترمي ممارسة الشركاء، بعد ذلك إلى إشراك جميع المتدخلين الفاعلين والاجتماعيين ولو انه أثناء العمليات الملموسة، ويكون عدد قليل منهم طرفا في ت المقررة. فالمؤسسات والفاعلون المعنيون، وهم الإدارات العمومية والمسؤولون والمنتجون المحليون، والجمعيات والجماعات والتجمعات والأشخاص المعنيون مباشرة في مشاريعهم الخاصة بطبيعة الحال، وبهذا المعنى فإن الشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراك من اجل تسيير الأمور المنفقة، محدودة في الزمن، ومطابقة المنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الاقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية، وفيها هذا الصدد تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تقضي إلى مشاريع مشتركة وترمي كذلك إلى التزاما مشتركا متبادلا بين الشركاء الجدد غير أن ذلك لا يلغي الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال.

ويمكن القول إذن أن الشراكة هي عملية مستمرة أكثر مما هي في حالة مستقرة، وأنها تتطور حسب المناطق الريفية، وحسب التجارب التي يتم تطويرها أثناء تنفيذ الإستراتيجية، وفي كل الأحوال فإن بناء شراكة يتطلب المرونة والوقت وهي أيضا ثمرة التعلم لمعرفة كيف يكون الشركاء معا ولمعرفة كيف تحل المصاعب والاختلافات أحيانا، بل النزاعات التي يمكن أن تظهر بين الشركاء، ولكن الأكد أن نجاحها لا يتوقف فقط على كل هذه الشروط بل أيضا على القدرة على تحقيق نتائج ملموسة لصالح مختلف الفاعلين.

|| . |||) دعم ترقية تعددية الأنشطة ضمن تآزر الجوانب الاقتصادية.

سمح إستراتيجية التنمية الريفية بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة، بإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في المناطق الريفية، بإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تقاعدية، مرونة بتسهيل الحصول على التمويل.

هذا الانشغال لا يمس فقط تحسين نظم الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي التي يمكن أن تعطي إنتاجا اكبر بفضل عمليات التكيف على طول المسار التقني للزراعة أو رعي القطعان بالنظر إلى العوائق المتعددة التي تمنع حتى الآن تحسين الإنتاجية، بل هو انشغال يخصا تثمين الإنتاج الفلاحي بالانفتاح على

التجديدات، والتحويل والتسويق المنتجات باستغلال أشكال جديدة للإنتاج والتعبئة وكذا فتح منافذ جديدة لتصريف المنتجات محليا أو على نطاق أوسع^٦.

لئن كانت الأعمال التي تتم ضمن رؤية متكاملة قادرة فرص لتجديد الموارد البشرية والمالية حول أهداف مشتركة، فإنها ستقضي أيضا إلى خلق تآزر بين المكونات الداخلية الأعمال والى فتح مجالات جديدة على طول شعب الإنتاج وتتمين المنتجات التي تسمح باستغلالها.

غير أن هذا التآزر بين الأنشطة سيمس أيضا مستويات أخرى على المناطق الريفية في حدود تسمح به العمليات التجديدية للتنمية الريفية من تلاحم العمليات والدعم المعتاد، بإثراء من المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين، وبقدرة على الانخراط بفعالية أكثر من التشاورات مع الإدارة، وستتوقف قوة هذا التآزر على إدار هؤلاء وأولئك وقدرتهم على اتخاذ مواقع ضمن العلاقات الجديدة للشراكة، وزيادة على الإجراءات المنصوص عليها، ينبغي تحضير جميع الفاعلين عبر عدة أعمال (جهود الشرع، دورات تدريبية، تكوينية تتعلق بكيفيات خلق التآزر وشرحها، والتقليم المستمر في الميدان).

وسيتظهر أثر ملائم آخر لهذا الطرح المتكامل، وسيتمثل في أخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معا في الحساب، في معالجة المشكلات الناشئة وفي الحلول المقترحة من قبل الفاعلين المحليين ضمن نفسه فالدور الرئيسي في بعث حيوية الأقاليم الفلاحية لا ينبغي أن يدفع بالمسائل الاجتماعية إلى الصف الثاني من الاهتمام، ولا يقلل من الاهتمام بخلق التلاحم والتآزر يمس أيضا المناطق الريفية نفسها لتتكاتف في ما بينها لرد الاعتبار المتبادل بشكل تكميلي^٧.

كانت السياسات المركزية، تاريخيا، موجهة بواسطة منطق عرض يندرج ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية، أعدتها، طبقا للصيغة النازلة، فالهيئات الوطنية لا تأخذ دائما في حساباتها احتياجات السكان المحليين ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتقديم إطار للمفاوضة، والانسجام وعلى عكس تسيير النزاعات بين الفاعلين والشركاء للمؤسستين ويسمح أخيرا بالمساهمة في قاعدة البيانات، وبناء الشروط النازلة.

وباختبار توجيه السياسات نحو الطلب المحلي، يمكن أن تأخذ في الحساب الظروف الخاصة لكل منطقة أو لكل صنف من المنتجين ولكن مع مخاطر تبعثر الأعمال وضياح المنطق الشامل في تحديد استراتيجيات التنمية الريفية، واحتياطا لمخاطر التشتت هذه يجب أن تكون سياسة التنمية الريفية فضاءات للتقاطع بين القائمين بالتنمية الريفية الذين لهم منطق كلي، وعرض شامل للسياسات من جهة، وبين القائمين بالتنمية الذين لهم معرفة بالظروف المحلية وبالطلب الخاص للمشاريع والدعم.

ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتقديم إطار للمفاوضة، والانسجام وعلى عكس تسيير النزاعات بين الفاعلين والشركاء للمؤسستين ويسمح أخيرا بالمساهمة في قاعدة البيانات، وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الجهوية في مسعى تصاعدي.

٢. ١١) أدوات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية .

٦ - د. رشيد بن عيسى ، مرجع سابق ، ص ١١.

٧ - د. رشيد بن عيسى ، مرجع سابق ، ص ١١.

يجب أن تستند إستراتيجية التنمية الريفية، على أدوات تدخل قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة وبدون هذه الأدوات، لاتحد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية المذكورة في هذا الإطار، فان مشروع التنمية الريفية الجوّاري مدعوا لان يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا مساهمة كان في مسار التنمية، وستكون آليات التشاور والقرار، والأدوات البرمجة، التهيئة العمرانية والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوّارية أيضا أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيلات تنفيذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.

II. 1. 1. المشاريع الجوّارية وتسهيلها.

II. 1. 1. 1. مساهمة السكان الضرورية.

تحتاج إستراتيجية التنمية الريفية لتنفيذها ضمن الظروف الفعالية المنشودة، إلى أدوات تجمع بين العمل الجوّاري، والتآزر بين رأس المال الطبيعي والمالي والإنساني البشري والاجتماعي، وترقية شراكة تقرن بين مجموع الفاعلين المعنيين في تنفيذ البرامج والأعمال المقررة، وقد بدا العمل الجوّاري ضروريا من نل إبراز واضح للقطيعة مع الطرق المركزية والبيروقراطية التي سادت حتى الآن. وبالتركيز أكثر على الأشخاص لا على الموارد، تنطلق هذه الإستراتيجية من الضرورة المنهجية والعلمية لإقامة أو تدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية. ويقوم العمل الجوّاري أيضا على أساس التسليم المسبق بالمساهمة الفعالة والمسؤولية للسكان في المبادرة بالمشاريع التنموية المتكاملة وصياغتها وتنفيذها، مشاريع تتعلق بمستقبلهم وتعيد تشكل تنمية منطقية إقامتهم الريفية، أن المشاركة الفعالة لسكان، العنصر الجوهرية في مبدأ الجوّارية، تتشكل احد أسس التنمية الريفية الاقتصادية وأعمال التنمية والاستثمارات^١.

II. 1. 1. 2. دور وتكامل الإدارة في عملية التسهيل.

يستلزم العمل الجوّاري بالنسبة الإدارة إيجاد طرق جديدة في العمل وطرقا جديدة في التصرف ردود الأفعال لتكن في الاستماع لمطالب السكان وانشغلاتهم، وأيضا اقتراحاتهم، فيتعين على الإدارة إذن أن تطور قدرتها على الإصغاء وان تنشئ أجهزة للدعم تستجيب فعلا لاحتياجات السكان وإجراءات مرافقة تسهيل تحقيق مشاريعهم ويتعين على الإدارة أيضا أن تستمر وتشجع المجتمع المدني على التنظيم، لتبرز أشكال تمثيل ذات مصداقية، وقادرة على أن تقوم مقام الشريك في سياسة التنمية الريفية فالإدارة مدعوة إلى لعب دور همزة وصل ودعم للمبادرات، ومساعدة لتسيير المشاريع المحلية، يستعين عليها خاصة أن تلعب دور تسهيل المبادرات لصالح السكان المحليين، وهو دور يتمثل في تنشيط العمل الشبكي الذي تبرز فيه لجماعات الريفية (أكثر مما هو فرص للمعايير المسبقة)، سواء كان هؤلاء السكان منظمين في أشكال رسمية، حديثة أو تقليدية)، وكذلك الاشتراك في التجارب وتبا الخبرات ومشاطرة الموارد البشرية وسيكون لدور التسهيل هذا امتدادات تنظيمية وعملية بان تقوم الإدارة بتعيين أشخاص يضطلعون بهذا الدور أو لإقامة لجان، أو هياكل أخرى مؤهلة لتوطيد العلاقات وجعلها أكثر سيولة مع السكان. فضلا عن العمل

^١ - رشيد بن عيسى، مرجع سابق، ص ١١.

الجواري، تقوم الإستراتيجية على إدماج الأجهزة والإجراءات في القاعدة، وكذلك الأدوات والوسائل وجودة، قصد ضمان تكامل وانسجام التدخلات في الوسط الريفي، وإلا فإنها ستكون مجرد إجراءات ظرفية لا اثر لها على المجموع، ولا واقع لها في المستقبل. ولتحقيق ذلك يتعلق الأمر خاصة بخلق الظروف الملائمة لتكامل الأموال العمومية والخاصة وميزانيات التجهيز اللامركزية.

إن تآزر أجهزة الدعم وانسجام برامج العمل القطاعية، ستجري في إطار أداة منهجية وعملية تجسيدا لمبدأ العمل الجواري، يسمى "نروع التنمية الريفية الجواري" يمس كأولوية السكان المشتتين، المعزولين أو الذين هجروا مناطقهم الأصلية تحت العوامل المختلفة غير الملائمة (اختلالات الموارد الطبيعية المتوفرة، مع عدد السكان/أو تدهور الوسط الطبيعي، أو الوضعيات الأمنية).

II. 2. تخطيط الفضاء والتهيئة العمرانية.

وعلى مستوى آخر، فإن مشروع التنمية الريفية الجوارية يمكن تصوره لعنصر هيكلي في مجال تخطيط الفضاء والتهيئة العمرانية على مستوى البادي بفضل المشاورات المسبقة التي يطلبها، ودراسات الوسط الريفي والتحقيقات الاقتصادية الاجتماعية التي تسبق صياغة المشروع، والتحكيم الذي يتطلبه من أجل تحديد الأهداف وتخصيص الموارد، وبهذا فهو يساهم في إرساء التخطيط على مستوى المناطق متجانسة (تهيئة الفضاء الفلاحي والريفي) في إطار التخطيط على مستوى الولاية أو الجهة، وفي الاندماج يشكل كامل في منظور التهيئة العمرانية، أن اعتماد مشروع التنمية الريفية الجواري في مرحلة أولا ، كأداة تدخل تسمح بتطبيق الإستراتيجية، لا يستبعد تطوير أدوات تدخل أخرى جديد أخذ في الحسبان للدروس المستفادة من تطبيقه، وزيادة على هذه الجوانب المتعلقة بتطبيق الإستراتيجية، فالأمر يتعلق بالتصدي تبسط الإجراءات ،

وتقديم عروض خدمات عمومية، قياسا إلى مطلب اجتماعي معبر عنه بوضوح، والتنشيط والمرافقة والمشاركة قصد إعطاء محتوى ملموس لمفهوم اللامركزية وذلك في إطار مسعى براغماتي..

II. 1. تنظيم القائمين بالتنمية الريفية.

لا يمكن تصور تنمية ريفية تساهمية بشكل سليم دون توفر لمعلومات والتكوين ودون تنظيم قوي يعطي للقائمين بالتنمية إمكانية المساهمة في تصور والتنفيذ ومتابعة الأمر هنا بمرافقة منظمات المجتمع المدني والعمل على الاعتراف بهم كأطراف مشاركة مع الدولة، وإنشاء إطار مؤسسي ملائم للمساهمة، ويملك التنظيم هنا عدة أبعاد:

١- يمكن للتنظيم أن يضمن كون الصيغ العملية اللامركزية مطابقة لطلب المشاركة من السكان الريفيين، وليست مصممة وقرارات بطريقة مركزية، وهذا يحقق التفاوض بشأن الأهداف والصيغ ووتيرة سياسية اللامركزية مع فاعليها المحليين أنفسهم.

٢- يسهل تنظيم التجديد المؤسساتي الذي يسمح للقائمين بالتنمية بالمشاركة الفاعلة في تميز السياسات تنظيم طلبات الدعم على أساس جهوي، بواسطة التنظيم يمكن لمختلف الجماعات الاجتماعية أن تصبح فاعلة في مجال تنميتها الخاصة، لأنه يعزز قدرتهم على امتلاك وظائف كانت مركزية من قبل.

٣- والتنظيم مهم ختاماً، لأن نجاح اللامركزية يتوقف وجود هياكل محلية الوسائط والتشاور، تحول الضغط الاجتماعي إلى مشاريع وبرامج تنموية، ولكن ينبغي أن يكون الدور الفاعل للضغط الاجتماعي معترفاً له فالدولة المركزية تميل إلى رؤية أي نزاع لاعتباره معارضة لتدخلاتها، بينما الغالب أن يكون النزاع معبراً عن التدخل، فإذا كان هذا الطلب قد أخذ شكل النزاع فلأنه لم تكن هناك فضاءات للحوار على المستوى المحلي ومع وجود آليات لامركزية للوساطة، يمكن أن يتحول الضغط الاجتماعي إلى عامل يهيكل الطلبات ويركبها في إستراتيجية وتنمية ريفية.

١١. ٢. الإعلام والتوعية.

يتطلب ذلك حملات توعية كثيفة، وتوعية السكان الريفيين والفلاحين بضرورة التنظيم الحر في جمعيات مهنية وتعاونيات وغرف فلاحية، ونقابات جمعيات أخرى ذات طابع اجتماعي مدني لتوفير الشروط الملائمة للتشاور مع السلطات العمومية، وهكذا لابد من تدعيم هذه التنظيمات، المدعوة للعمل بوصفها أطراً للتعبير عن الانشغالات الخاصة لمنخرطيها، لتكون بصفة تدريجية بمثابة شركاء ذوي مصداقية ومسؤولة عن تنفيذ برامج التنمية الفلاحية والريفية (وهكذا الفلاحون المنظمون سيستمرون في الاستفادة من الدعم الممنوح للفلاحين الذين يتحركون في شكل فردي) وستعزز هذا الاختبار لتحفيز العائلات الريفية على التنظيم من جهة، ومن جهة أخرى، من أجل ترشيد دعم الدولة بشكل أفضل.

١١. ٣. تدعيم القدرات المحلية.

لا يمكن تصور كل هذه العمليات دون إمكانيات الحصول على المعلومات بشكل عادل ودون مشاطرتها من أجل تسهيل الأذنية وانسجامها أن إنتاج المعلومات وتبادلها بين كل القائمين بالتنمية الريفية ضروري من أجل تحضير إستراتيجية التنمية الريفية، وهو أيضاً شرط ضروري للحوار بين السلطات العمومية وغيرها من القائمين بالتنمية، ومن دونها لا يمكن أن تكون هناك إستراتيجية تنمية تساهمية ولا مركزية ولكي يمكن إقامة هذا الحوار، حيث ينبغي أن يمتلك المتشاورون نفس الكمية من المعلومات وب نفس النوعية حول العوائق والفرص المؤسساتية، والاقتصادية، والتكنولوجية، التي تحدد التنمية الريفية ويمكن لإنتاج المعلومات وتدفعها أن تتيح نوعاً من مراقبة السكان الريفيين على أعمال التنمية وضمان ترابط

نلات من حيث الفاعلين يتوفرون على معلومات أوسع من تلك المتعلقة فقط بالظروف التي يعيشون فيها ويعتبر هذا من الأولويات إذ أريد إعطاء محتوى اقتصادي وتكنولوجي وتساهمي للامركزية.

فضلا عن التعزيز أدوات التشاور، تتجسد التنمية الريفية التساهمية عبر لامركزية حقيقية لمسار الاقتصاد وخاصة أن الطرح الذي جرى تطويره ضمن إطار جهاز مشروع التنمية الريفية الجوّاري سيتم تدعيمه وإتمامه عند الحاجة من أجل ترسيخ وتعميق مسار اللامركزية أكثر فإ إنشاء اللجان التقنية الولائية المشكلة من المديرين التنفيذيين بالولاية، والمزودة بصلاحيات اختبار ملائمة مشروع التنمية الريفية الجوّاري، والموافقة على أهدافه ومكوناته وبإقرار التركيب المالي للمشروع، يشكل تقدما أكيد في إقرار وترسيخ مسار لامركزية التنمية الريفية ويتعين أن يفتح هذا المسار أكثر لممثلي المجتمع المدني وأن يقضي على المدى البعيد إلى تحويل السلطات إلى مستوى البلدي الذي يشكل المستوى الذي تجري فيه المبادرة بالمشاريع التنمية الريفية وتنفيذها. إن هذا المنظور يندرج في السياق العادي للأمر مع تنامي ترسيخ الديمقراطية في المجتمع ومع تزايد حاجة المجتمع المدني الذي يعرف حركية واسعة في المجال التنظيم وحرصه على المشاركة في صنع القرار ومن جهة أخرى فإن الكفاءة التقنية لكل الفاعلين القائمين بالتنمية تطلب التعزيز والدعم حتى لا تؤدي اللامركزية إضافة إلى الحرص في مجال خدمات الإسناد والدعم ولكي يتم ضمان أداء الوظائف لامركزيا، ولهذا يجب أن تكون تحول السلطات مصحوبا بتحويل الكفاءات نحو المصالح التقنية ونحو المستويات الحكومية الدنيا والتنظيمات المجتمع المدني وتتبع ضرورة التكوين أيضا من أن سياسة اللامركزية تركزان على طلب السكان المحليين في حين أن القدرة على صياغة هذا الطلب في مطالب واضحة ليست موزعة بشكل متناظر بين مختلف البلديات وتنظيمات المجتمع المدني، بل تتوقف مسبقا على مدى تراكم رأس المال الاجتماعي وخيرات التنظيم الخاصة فمن دون سياسة تكوين قوية سيؤدي تطبيق اللامركزية إلى تدعيم موقع المستويات الإدارية المحلية والجمعيات الأكثر غنى وتنظيما وقوة، على حساب تلك هي في حاجة ماسة إلى الدعم غير أنها لا تملك القدرة على صياغة وعرض مطالبها في شكل مشاريع وبرامج التنمية فينبغي أن يكون التنظيم إذن موجهها بشكل أولى نحو هذه المستويات من الإدارات العمومية وجمعيات المجتمع المدني.

والمجال الأول الذي ينبغي في الحوار والتشاور بين الدولة والقائمين بالتنمية وآخرين يتعلق بوتيرة تطبيق اللامركزية، وتعريفا، ينبغي الإقرار بأن الوضعيات الجهوية، وظروف الإنتاج، وإستراتيجية كل فاعل من القائمين بالتنمية، وهي في نفس الوقت عقبات تقضي أن تجري عملية اللامركزية على أساس حوار متعدد لأطراف بين الفاعلين على المستوى الوطني، والمحلي، وعلى أساس جهوي لنتائج هذا الحوار، ويسمح ذلك بتعديل وتيرة اللامركزية طبقا للقدرة الخاصة لكل منطقة وكل بلدية وكل مجموعة اجتماعية على الاضطلاع بالمهام اللامركزية باعتبارها مسارا تدريجيا لتحويل الوظائف والموارد والسلطات المتعلقة باتخاذ القرار بإتباع الوتيرة التي يسمح بها الدعم المؤسسي المواعيد لمسار اللامركزية.

١١. صيغ تمويل الأنشطة في الوسط الريفي الفلاحي .

حتاج تحول عالم الريف إلى موافقة على المستوى المالي لكي تجد الأنشطة والمشاريع في الوسط الريفي الدعم الضروري لتجسيدها، وفي هذا الإطار تكسي مسألة تمويل الأنشطة في الوسط الريفي أهمية قصوى باعتبارها محددة لمدى انجاز أعمال ومشروعات التنمية التي تبادر بها العائلات الريفية لضمان تنميتها الذاتية.

وتبين التجارب المعيشية أن الأمر يتعلق هنا بمسألة حاسمة تتوقف عليها حوافز السكان وحماسهم والجهود التي يبذلونها للانخراط في حركية تنمية حقيقية، وأكثر من أي مجال آخر، تأخذ فكرة مرافقة السكان هنا، معنى مباشرا ملموسا تستدعي كل اهتمام السكان الريفيين.

II. 1. دعم الأنشطة الفلاحية.

إن الاستجابة الحسنة من طرف المزارعين لإنشاء الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية (FNRDA) يبين بشكل تام العلاقة القوية بين سياسة دعم الدولة لنشاط اقتصادي رئيسي في الوسط يفي وقبوله من قبل الأعوان الاقتصاديين الذين عانوا طويلا من غياب مؤسسات القرض الفلاحي، والذين تمنع قدرتهم المحدودة على الادخار أية إمكانية الإستراتيجية للتنمية الفلاحية، وعليه فانه دعم الدولة للفلاحة هذا الصندوق قد تبدي كرافعة قوية في سياسة إنعاش الاستثمار المنتج، وفي عملية تحديث المستثمرات الفلاحية، باستهداف تدعيم أصولها ورفعها إلى مصاف الفاعلين الاقتصاديين القادرين على التعامل مع البنوك، والقادرين بشكل كامل على أداء وظيفتهم الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة على الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية (FNRDA) فان إنشاء صندوق مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية قد جاء ليعطي بعدا إقليميا أكثر لسياسة دعم الدولة وليضع في المقدمة اعتبارات مكافحة والتنمية الدائمة وسيوسع إنشاء "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بالتنازل" بواسطة قانون المالية للعام ٢٠٠٣، سيوسع أكثر قدرات تمويل برامج التنمية الريفية، لأن هذا الصندوق سيمول جزءا منها من برامج التنمية الريفية ، أما شروط الاستفادة من موارد هذا الصندوق^٩ . ومدونة الأعمال فهي واسعة لما يكفي صور تدخلات متعددة الأشكال قادرة على تحريك التنمية على مستوى المناطق المختلفة للبلاد. إن إنشاء هذين الصندوقين يمثل تقدما أكيدا في التصور تمويل التنمية الفلاحي والريفية يعتبر ميزة ملازمة لاستهانة بها، غير أن تمويل الأنشطة ومشاريع التنمية في الوسط الريفي لا يمكنها أن يقتصر على أدوات السياسية الخاصة بدعم الفلاحة وترقية القرض التعاضدي باعتبارها حلا بديلا عن غياب النظام البنكي عن تمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي.

II. 1. حدود الأدوات القطاعية وترقية أجهزة جديدة.

، أدوات الدعم القطاعي الموجهة للسكان الريفيين (السكن، التشغيل والتضامن، الصناعة التقليدية) تظل بعيدة المنال بالنسبة لهؤلاء السكان إن لم تكن مركزية في إجراءات تنفيذها، بحيث إن نتائجها تظل محدودة ويتقلص أثر هذه الأدوات بقدر ما يتم تنفيذها بشكل منفصل الواحدة عن الأخرى، ودون بحث عن

^٩ - د. رشيد بن عيسى، مرجع: ١١١١ ١١١١ ١١١١.

لتلاحم والتآزر بينها وبالفعل، فإن تنوع وضعيات العائلات الفلاحية والريفية، ودخلهم وقدراتهم على التمويل الذاتي لمشروعاتهم أو لبرامج التنمية قد أبرزت ضرورة التجديد في المجال وترقية نظم تمويل مكيفة مع هذه الوضعيات، ولهذه فانه إلى جانب التمويل بواسطة النظام البنكي التقليدي سيتم ترقية نظم تمويل جديدة وتطويرها وخاصة في مجال المالية المصغرة، لتوضع تحت تصرف أرباب المشاريع المصغرة ومنتجات الادخار أيضا، وستقوم هذه النظم على مايلي^{١٠}:

١- القرض المصغر باعتباره جوابا مناسباً على احتياجات المزارعين وسكان الريف المعدمين والذين يتوفرون على أية ضمانات بنكية.

٢- ترقية نظام تأمينات اقتصادية واجتماعية يضمن تغطية الممتلكات ومداخل المزارعين والعائلات الريفية.

٣- ترقية بنوك جماعية (الجمعيات المسيرة ذاتيا للادخار والقرض) تتشكل من أعضاء محدودي العدد (من ٢٠ إلى ١٠٠ عضو) ومكيفة مع التمويل الجوّاري.

٤- ترقية أشكال الكفالة التعاضدية والتضامنية كبديل للضمان البنكي التقليدي.

٥- تكييف سياسة دعم الدولة (شروط المسح، مستويات الدعم...) لاحتياجات الفئات المختلفة من السكان الفلاحيين والريفيين، وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- تعزيز سياسة دعم الدولة كأداة التسيير المشترك للمخاطر بين المستثمرون والمؤسسات المالية والسلطات المالية والسلطات العمومية

يتعلق الأمر إذن بورشة للإصلاح البنكي ينبغي إتمامه لكي لا يبقى تمويل الأنشطة الفلاحية والريفية رهينة للمسابقة أو الردود الفعل المبتذلة والمرتبطة بفكرة المخاطر الملازمة للظروف المناخية، ن التحديد والإصرار على إقامة آليات تمويل جوّاري ستكون محاور إستراتيجية في هذا المجال.

١١. ٢.٠٠٠) تكييف سياسة التمويل الفلاحي.

إن سياسة التمويل الفلاحي، من جهتها مدعو إلى تعريف تعديلات تدريجية جوهرية، فإعانات الدولة تحفيزاتها ستأخذ أشكالا اقتصادية أكثر فأكثر، مثل دعم القروض والتأمينات التي ستصبح تدريجيا الوسائل المفضلة لتمويل الأنشطة الفلاحية، وهكذا فإن سياسة دعم الاستثمار الفلاحي مدعوة للتطور أكثر في اتجاه تعزيز الغرض بوصفه عنصرا مركزيا حاسما في عملية تأهيل الزراعة وتحسين نتائجها. إن هذا المنظور يتطلب مساهمة أكبر من طرف المستفيدين في تمويل أنشطتهم ومشاريعهم بواسطة التمويل الذاتي كلما كان ذلك ممكنا، بواسطة ترقية مؤسسات القرض التعاضدي ذي الطابع المحلي والقائم على التضامن فبعد مرحلة انتعاش الاستثمارات بفضل المساعدات والتحفيزات بواسطة الأموال العمومية، فإن حلول القرض تدريجيا بوصفه مصدر رئيسيا للتمويل واللجوء إلى الذاتي لمزارعين مؤهلين للتعامل مع البنوك^{١١}.

١٠ - د. رشيد بن عيسى، مرجع سابق، ص ١١١.

١١ - د. رشيد بن عيسى، مرجع سابق، ص ١١١.

وفي هذا الإطار فإن الإجراءات التالية ستعرف تطبيقات بعد إقرارها على أساس تشاور موسع إلى مجموع المتعاملين المعنيين:

١- تعظيم القرض الريفي بما يسمح للمزارعين بالقيام بأنشطتهم الإنتاجية طبقا لممارسات تقليدية (تمويل الحملات الفلاحية بواسطة القرض).

٢- عيم سياسة القرض بدعم التأمين، الاقتصادي الفلاحي للسماح للمزارعين بتبني التأمينات، جماعيا أكثر بوصفها عنصرا لتأمين إنتاجهم أو استثماراتهم (دعم بوليصة التأمين، توسيع تشكيلة منتجات التأمين).

٣- وضع ضمانات من قبل هيئات القرض مثل سندات الخزن ولهم الحيازة على المحصول أو العتاد وغيرها من الممتلكات.

٤- متابعة سياسة الدعم الانتقالية للاستثمار الفلاحي (دعم إقامة الهياكل القاعدية لتعبئة المياه، والتجهيزات المالية، منح علامات لتفصيل جميع المحصول الوطني للحبوب والحليب، ضبط الأسواق منها منتجات زيوت الزيتون...).

٥- متابعة سياسة دعم التجهيزات للمستثمرين الفلاحية حسب صيغة قرض الإيجار.

كما ستسمح هذه الترتيبات والأجهزة بتدعيم النتائج المحصل عليها وتحضير شروط تحول تمويل الأنشطة والاستثمارات الفلاحية من نظام دعم بالأموال العمومية إلى نظام قروض بعين الاعتبار ويدعم فكرة المردودية والفعالية الاقتصادية.

على المدى المتوسط، سيواصل التطور في إطار ترقية تمويل جوارى عبر إطلاق منتجات قرض وادخار وتأمينات، مكيفة مع احتياجات المزارعين والعائلات الريفية، وهذا المنظور لا يغفل المجهودات المبذولة لتحسين تأطير الأموال العمومية بغرض تحسين تخصيص الموارد حسب الولايات على أساس معايير اقتصادية وآثار التنمية البشرية التي تشكل غاية سياسية دعم الفلاحة والتنمية الريفية، وفي غضون ذلك، يقضي الأمر تعميق عملية اللامركزية بوضع أدوات تسمح بتعويض السلطات فعلا لاتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى المحلي، وكذلك تحسين قدرات البرمجة وصياغة مشاريع التنمية.

II. 1. جهاز المتابعة والتقييم.

إن الدراسات المتوفرة على المستوى المحلي والوطني (التعداد ودراسات الموارد الطبيعية والدراسات الاقتصادية الاجتماعية، والدراسات حول الموضوعات الخاصة) والمخطط التوجيهي لتهيئة على مستوى الولاية يشكلان أيضا أدوات أخرى أكثر تخصصا مثل "لوحة مؤشرات المتابعة والتقييم الجهوية" (TBISE) التي وضعتها المديرية العامة للغابات والمحافظة العليا لتنمية السهوب، ومحافظة التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية، تسمح بتوفير معطيات ومعلومات إحصائية يمكن أن تكون مفيدة على مستوى أي سواء من أجل تحليل السياسات الفلاحية أو الأغراض المبرمجة وصياغة المشروعات

التنموية، وقواعد المعطيات القطاعية هي أيضا أدوات مرجعية من الضروري استعمالها للقيام بإسقاطات أفضل في مجال التنمية المحلية.

فجهاز المتابعة والتقييم الخاص بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يسمح بتقييم آثار الأعمال وبرامج التنمية المحققة، وتقدير مدى أهمية أدوات الدعم الموضوعية قيد التنفيذ، ويشكل تطوير برامج إعلام لي خاصة وتكوين المستعملين لهذا الغرض محور جهد ينبغي أخذه في الحسبان لدعم قدرات تسيير التنمية على المستوى المحلي وتعزيزها.

II. 1.1) الأجهزة التشريعية والتنظيمية.

عرف سياق الإصلاحات الاقتصادية على المستوى القانوني، المصادقة على عدة قوانين تسمح بوضع لمار تصوري مرجعي من أجل الإسقاطات في مجال التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والمكيفة أكثر مع تنمية ريفية دائمة ينبغي أن يذكر في هذا الإطار قانون ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، من شأن أن المبادئ وأسس سياسة التهيئة والتنمية المستدامة يجعل منه فعلا إطار مرجعي من مؤهلاته أو "دعم حركية الفضاءات الريفية" أو "تعويض العوائق الطبيعية للمناطق" تشكل كلها نقاط ارتكاز لكل برامج عمل في مجال التنمية الفلاحية والريفية.

إن قانون حماية البيئة يعزز الإطار التصوري للتنمية ويذكر بضرورة إدراج كل عمل في إطار احترام مبادئ الحفاظ على التوازن الايكولوجي ودوام التنمية^{١٢}.

II. 1.2) قانون التوجيه الفلاحي.

إن هذه الأجهزة القانونية المتضمنة أيضا وبشكل أخص القانون البلدي وقانون الولاية الجاري تعيينها، وكذلك قانون التوجيه العقاري والقانون المتعلق بالتهيئة العمرانية، كلها مدعوة إلى الإثراء والاعتناء من حول التوجيه الفلاحي، يضع معالم العشرية القادمة، وحدود التطور المطلوب للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في إطار تفتح الاقتصاد الوطني والرهانات التي يثيرها.

ويشكل تحضير القانون من أجل تعزيز الجهاز التشريعي الساري المفعول وضمان الانسجام الضروري في هذا المجال يشكل ورشة ذات أولوية مفتوحة.

II. 2.1) القانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي الفلاحية.

سيحتاج تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية إلى أن يتدعم باعتماد نصوص تشريعية وأخرى تنظيمية وفي هذا الإطار فإن إتمام مشروع القانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي الفلاحية ذات الملكية الخاصة للدولة سيسمح باختتام نقاش عمر طويلا، وخلق المبادرات وسيساهم أيضا في تأمين العقار الفلاحي بالحفاظ على حقوق المستغلين الحاليين وحمايتهم وبترقية أشكال استغلال تقوم الأمثل، وتأمين هذا التراث.

وكما انه يتعلق الأمر في هذا النص بتكريس التنازل كأداة للتسيير الجاري في اقتصاد ليبرالي،
وكأداة لحماية توجه الأراضي الفلا للأملاك الخاصة بالدولة، ولتحرير المبادرات وجذب رؤوس الأموال
نحو قطاع الإنتاج الفلاحي.
وفي هذا السياق، يتعلق الأمر أيضا بإصدار تشريع حول الإيجار الفلاحي لوضع قواعد استغلال حول
الأراضي الفلاحية يطمئن الملاك والمستغلين وينظم علاقتهم مع بعضهم.

III (القطاع الفلاحي بولاية الجلفة

بطاقة تعريفية لولاية الجلفة :

تبلغ المساحة الإجمالية لولاية الجلفة بـ: ٣,٢٢٨,٠٠٠ هكتار، وتتميز بالطابع الرعوي حيث تقدر مساحة المراعي بـ: ٢,٢٠٠,٠٠٠ هكتار مما تشكل تربية المواشي النشاط الرئيسي بها وذلك باكتسابها على مايقارب بـ: ٣,٠٠٠,٠٠٠ رأس غنم.

تتميز ولاية الجلفة بمناخ جاف إلى شبه جاف وقلة أمطار (١٥٠ مم، ٣٠٠ مم سنوياً) مما أدى إلى تضرر التربة واستمرار ظاهرة الجفاف بها متكررة وخطيرة هذا اثر سلبي وبصفة مباشرة على فلاحي ومربي الماشية.

بالنسبة للمراعى بالولاية يمكن تقسيمها على ثلاث أنواع :^{١٣}

- مراعي متدهورة: على مساحة ١,٤٨٣,٣٠٠ هكتار أي ٦٠% من المساحة الإجمالية للمراعي.
 - مراعي مقبولة نوعا ما : على مساحة ٣٧٠,٩٥٠ هكتار أي ١٥% فقط
- الرغم من الطابع الرعوي بالولاية غير أن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية قد فتح المجال أمام العديد من الفلاحين للاستثمار في المجال الفلاحي، الشيء الذي أعطى نتائج جد مشرفة للولاية كمنطقة "سرسو"، "عين وسارة"، "تعظيميت"، "حاسي افدول-سيدي لعجال" ..

وضعية السكان للولاية:

- ◆ عدد النسمة بالولاية: ٨٩٧,٩٢٠ نسمة.
- ◆ عدد الذكور : ٤٦٤,١٢٠ نسبة الذكور مقارنة مع العدد الإجمالي للسكان ٥١,٦٨%.
- ◆ عدد الإناث : ٤٣٣,٨٠٠ نسبة الإناث مقارنة مع العدد الإجمالي للسكان ٤٨,٣١%.
- ◆ عدد اليد العاملة في القطاع الفلاحي : ٢٧٧٢٢.

١.١.١.١ () وضعية القطاع الفلاحي بولاية الجلفة . ١.١.١.٢ () حالة القطاع الفلاحي على مستوى ولاية الجلفة. ١.١.١.٣ () التوزيع العام للأراضي:

- المساحة الإجمالية للولاية : ٣,٢٢٥٦٣٥ هكتار.
- المساحة الإجمالية الفلاحية : ٢,٥٠١,٠٩٣ هكتار ===== ٧٧,٥٣ % م.ا.
- المساحة الصالحة للزراعة : ٣٧٨,٦٦٥ هكتار ===== ١١,٧٣ % م.ا.
- المراعي : ٢,١٢٢,٤٢٨ هكتار ===== ٦٥,٨٠ % م.ا.
- الغابات : ٢٠٨,٩٤٠ هكتار ===== ٦,٤٧ % م.ا.
- الحلفاء: ٣٥٠,٧٩٨ هكتار ===== ١٠,٨٧ % م.ا.

^{١٣} - وضعية برامج التنمية الفلاحية عبر الولاية، مديرية الفلاحة لولاية الجلفة، جوا ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

المياه الجوفية: الموارد المائية المستعملة: ()

- عدد الآبار العادية: ٤٣٧٠.

* المياه السطحية^{١٤} :

- السدود الصغيرة: ٤٢

- الينابيع: ١٢٦

- البرك: ٢٩

- الجب: ٧٩

- الحواجز المائية: ٢٠٠

- الوديان المستعملة للسقي: ٥٠

١١١.٠٠٠) حالة القطاع الفلاحي على مستوى ولاية الجلفة.

(١١١.٠٠٠) تطور المساحات على مستوى الولاية ٢٠٠٠-٢٠٠٣. (جدول رقم ١)

٢٠٠٣			٢٠٠٠			السنة المساحة
المردود ق/هـ	الإنتاج قنطار	المساحة هكتار	المردود ق/هـ	الإنتاج قنطار	المساحة (هكتار)	
١٤٦	٢٨٦,٩١٠	١,٩٦٥	١٣٨,١٥	٩٧,٤٠٠	٧٠٥	أعلاف
١٢٦	٥٩٨,٠٣٠	٤,٧٤٤	٨٦,٧٣	٢٧٣,٢٣٠	٣١٥٠	خضروات
٤٧,١٨	١٣٤,٥١٠	٢,٨٥١	٤٩,٩	٩٩,٣٢٠	١٩٩٠	أشجار مثمرة
١٠٦,٦٣	١,٠١٩,٤٥٠	٩٥٦٠	٨٠,٤٠	٤٦٩٩٥٠	٥٨٤٥	المجموع

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجلفة

الإنتاج الحيواني : السنة ٢٠٠٣ . (جدول رقم ٢)

التربية الصغرى		الإبل	الماعز	الأغنام	الأبقار	
دجاج البيض	دجاج اللحم					
١٨٥,٣٠٠	٦٥,٢٠٠	٦,٨٠٠	٢٤٤,٦٠٠	٢,٢٤٨,٥٠٠	٢٧,٤٠٠	٢٠٠٠
١١٥,٨٠٠	٥٣,٨٤٠	٦,٣٠٠	٢٥٩,٨٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٩٠٠٠	٢٠٠٣

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجلفة

1.1.1. تطور المساحات المسقية حسب المحاصيل الزراعية. (جدول رقم ٣)

نسبة زيادة المساحة	٢٠٠٣	٢٠٠٠	
١٧٨,٧٢%	١,٩٦٥	٧٠٥	أعلاف (هكتار)
٣٩,٦٥%	٤,٣٩٩	٣,١٥٠	خضراوات (هكتار)
١٢٤,٩٣%	٨,٠٩٣	٣,٥٩٨	أشجار مثمرة (هكتار)
	١٤٤٥٧	٧٤٥٣	المجموع

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجلفة

1.1.2. وضعية الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح.

كانت عملية الاستفادة من أراضي الاستصلاح لفترة كبيرة يغلب عليها طابع التسيير الإداري للملف منحصر في توزيع أراضي على المستفيدين دون مراعاة الجانب التقني للعملية، رغم أن وجودنا في وسط سهبي يميزه الجفاف جعل مصاريف استصلاح هكتار واحد يكلف أموال طائلة للمواطن (حشد المياه الجوفية، تحضير التربة وتنقيتها من الحجارة) كل هذا أثر سلبا على عملية تطهير الملفات الخاصة التي بلغت وتجاوزت مدة ٠٥ سنوات وهي المدة الزمنية القانونية التي أعطت للمستفيد لإنجاز مشروعه.

1.1.3. التقييم.

- المساحة الإجمالية للأراضي الممنوحة: ٤١,١٠٤ هكتار.
- عدد المستفيدين: ٥,٢٤٣.
- المساحة الاجمالية المدروسة: ٩,٥٨٢ هكتار.
- المساحة المستصلحة: ٦,٥٧٠ هكتار .
- عدد المستفيدين: ١,٠٢٥.
- المساحة الملغاة: ٣,٠١٢ هكتار .
- عدد الحالات: ٤٢٥.

1.1.4. المساحات الممنوحة التي تجاوزت خمسة سنوات:

- المساحة المعنية: ٢٧,٧٠٠ هكتار.
- عدد المستفيدين: ٣,٣٥١.

إلى حد الآن عمل اللجنة أسفر عن ٨٧٧ ملف تم دراستها عبر كامل دوائر الولاية نتج عنها ٣٥٧ قرار ممضي و ٥٢٢ ملف مصادق عليه وستقدم قريبا للإمضاء.

1.1.5. أهم المشاكل التي واجهت عملية الاستصلاح:

- نظرا لعدم احتواء الملف على المخطط البياني في بداية عملية الاستصلاح أدى إلى الاستفادة من قرارات التنازل على أراضي يصعب تحديد معاملها.
- م احترام الأجال القانونية من طرف اللجان التقنية على مستوى الدوائر لقلة إمكانية التنقل لمعاينة المستثمرات.
- نقاد بعض الفلاحين بان قرارات التنازل هي عقود ملكية نهائية مما يحول دون استكمال مشروع البرنامج المتعهد به بالرغم من الأيام الدراسية والتحسيسية التي جرت سابقا.
- تعهد بعض المترشحين (فلاحين) في استكمال ملفات إلا عند الضرورة.
- لتكاليف المالية الباهضة لاستصلاح هكتار واحد أعاق مجهودات جل المستفيدين ذو الدخل الضعيف خاصة منهم أصحاب المستثمرات الصغيرة^{١٥}.

١.١.١.١ () أهم البرامج الفلاحية المسطرة من طرف الدولة .

١.١.١.١ () برنامج الامتياز الفلاحي.

تفادت ولاية الجلفة من برنامج الامتياز الفلاحي منذ انطلاقه بخمسة عشر ١٥ مشروع مسجلة مولة من طرف صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي وذلك عبر تراب الولاية، مع العلم أن هناك مشروعين مقترحين للإلغاء وهما الطويلة بالبيرين مسجل في ١٩٩٩/٠٨/٢٤ بمساحة ٣٠٠ هـ وتمويل مالي بـ ٤٢,٨٠٠,٨٤٢,٠٠ ومشروع البدعة مسجل في : ٢٠٠١/٠١/٣٠ بمساحة ٨٠ هـ وتمويل يقدر بـ: ٢٦,٣٦٠,٨٠٠,٠٠ وذلك راجع إلى المشاكل الاجتماعية (عدم قابلية المشروع من طرف السكان المحليين).

١.١.١.١ () الأهداف المسطرة لمشاريع الامتياز عبر تراب الولاية ١٣ مشروع في طريق الانجاز هي كما يلي:

- المحميات : ٤٥,٨٠٠ هكتار .
- الزراعات الرعوية : ١٣,٠٥٠ هكتار.
- الأشجار المثمرة : ٤,٠٥٣ هكتار.
- زراعة الخضروات : ١,٣١٢ هكتار .
- زراعة الأعلاف : ٤٠٠ هكتار .
- مجموع المساحة : ٦٤,٦١٥ هكتار .

١.١.١.١ () المشاكل

- عدم تثبيت المؤهلين على مستوى قطعهم .
- تأخر كبير في انجاز من طرف العامة للامتياز الفلاحي .

^{١٥} - وضعية برامج التنمية الفلاحية عبر الولاية، مرجع سابق، ص ١١ - ١٢.

- نقص في وسائل التنقل مما يؤدي إلى عدم المتابعة الجيدة للمشاريع .
- عدم وضوح مفهوم الامتياز الفلاحي لدى بعض المستفيدين والمسؤولين باعتقادهم انه برنامج إعانات للدولة وليس مشروع شراكة بين العامة للامتياز والمستفيدين.
- اتساع مساحة بعض المشاريع لتصل وتضم بلدين مختلفين بتركيبتين مختلفتين مثال مشروع دلدول سد رحال، مشروع سيدي لعجال حاسي فدل.
- نقص ف تاطير المشاريع من الكفاءات حيث نجد في بعض الأحيان إطار يرأس عدة مشاريع بعيدة عن بعضها.
- عدم تحديد المستفيدين

1.1.1. (من اجل رفع هذه المشاكل، ولحلول أنجع تم اتخاذ التدابير التالية

- تسجيل مشاريع ذات مساحة متوسطة بين ١٢٠ و ٢٥٠ هكتار .
- اخذ رأي الوكالة الوطن للموارد المائية، ومديرية الري بخصوص وجود أو عدم وجود مصادر مياه جوفية.

في إطار تسجيل مشاريع جديدة عن طريق الامتياز الفلاحي تمت الموافقة على إنشاء ١٢ مشروع لبلدين هما عين الشهداء ودلدول بمساحة إجمالية تقدر بـ ١٩١٠ هـ وبكلفة إجمالية تقدر بـ ١,٢٨٤,٩٥٥,٠٠٠ دج منها مشروع لبلدية عين الشهداء بمساحة ١٨٠ هـ وتمويل يقدر بـ ١٨٢,٠٣٥,٠٠٠ دج، و ١٠ مشاريع ببلدية دلدول بمساحة تقدر بـ ١٧٣٠ هـ وتمويل يقدر بـ ١٦ (١,١٠٢,٩٢٠,٠٠٠ دج)

1.1.2. (المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية والريفية بالولاية.

لقد تم وضع مخطط توجيهي للتنمية الفلاحية والريفية بالولاية حسب توجيهات وزارة الفلاحة وتم انجازه في جانفي ٢٠٠٣ وهو يعد وسيلة للتوجيهات والبرمجة تمكن من التسيير والمحافظة والتنمية المستدامة للفضاءات الفلاحية الغابية والريفية.

1.1.3. (أهم العمليات المبرمجة لأفاق ٢٠١٣ .

- توسيع المساحات المنتجة عن طريق الاستصلاح مساحة : ٢٠,٠٠٠ هكتار (مختلف البرامج).
- قلم طرق الإنتاج عن طريق الزراعات التحويلية (RECONVERSION) لمساحة ١٠,٠٠٠ هكتار (زراعة الحبوب)، بزراعة الأشجار المقاومة للجفاف.
- تجنيد الموارد المائية لزيادة المساحات المسقية بأكثر من : ٥,٠٠٠ هكتار (إعادة تأهيل المحيطات، انجاز سدود مائية ، آبار عادية ، آبار عميقة).
- زيادة مساحات الأشجار المثمرة بـ : ١٥,٠٠٠ هكتار .
- إعادة تأهيل البساتين الحالية لمساحة : ٥,٠٠٠ هكتار .

- إعادة تأهيل بساتين الزيتون لمساحة : ٢,٠٠٠ هكتار (تجديد، تحويض، تكثيف)

١١١.١١١١) تنمية تربية الحيوانات الصغيرة.

- تربية النحل : ١٠,٠٠٠ خلية نحل .
- تربية الدواجن : ١,٠٠٠ وحدة تربية .
- تربية الأرانب: ٢٥٠ وحدة تربية.
- تنمية الهياكل القاعدية لإنتاج موارد وراثية :
- ٢٥ مشاتل أشجار مثمرة وكروم .
- ٥٠ مشاتل تربية النحل.

١١١.١١١١ (تثمين الإنتاج الفلاحي).

- ١٠ وحدات لتحويل الحليب .
- ٢٠ وحدة لعصر الزيتون .
- ١٥ وحدة تحويل المنتجات الفلاحية (فواكه وخضر).
- ١٠٠,٠٠ م^٣ من التبريد .
- فتح المسالك في المساحات الفلاحية: ٨٠٠ كلم.
- حماية الأحواض المنحدرة: ٥٠,٠٠٠ م^٣ تصحيح مجاري المياه^{١٧}.

١١١. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور ومشاتل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، يهدف إلى تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات النسبية المؤكدة.

في هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيض).
- ينفذ الأنظمة واستغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلك المهذبة بالجفاف، بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

١١١.٠٠٠٠) تركيبة المستثمرات المنخرطة في البرنامج (حسب المساحة).
(جدول رقم ٤)

مساحة المستثمرات	العدد	النسبة المئوية
اكبر من ٥ هكتار	١٤٦٩	٢٣,٣٨%
١٠-٥ هكتار	١٩٠٠	٣٠,٢٤%
٢٠-١٠ هكتار	١٧٨٥	٢٨,٤١%
مجموع (٠١) اقل ٢٠ هكتار	٥١٥٤	٨٢,٠٥%
٥٠-٢٠ هكتار	٩١٤	١٤,٥٥%
اكبر ٥٠ هكتار	٢١٣	٣,٣٩%
المجموع الكلي	٧٤٨٦	

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجلفة

حصوله الشغل. ()

في ظرف السنوات ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ تمكنت مديرية المصالح الفلاحية من خلال تطبيق مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من مضاعفة حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي حيث ساهمت في خلق مناصب شغل تقدر بـ : ٢٧٧٢٢ موزعة كما يلي :

- مناصب شغل دائمة : ٤٣٧٣.
 - مناصب شغل مؤقتة (مكافئ شغل) : ٢٣٣٤٩.
- كما أن مؤسسات الانجاز التي ساهمت في انجاز هذه البرامج كان معتبرا، كما هو موضح فيما يلي :
- سنة ٢٠٠١ ===== ٣٤٠ مؤسسة.
 - سنة ٢٠٠٢ ===== ٣٢٠ مؤسسة .
 - سنة ٢٠٠٣ ===== ٣٢٠ مؤسسة .
 - إلى غاية مارس ٢٠٠٤ ===== ١٥٧ مؤسسة .

إن عدد مؤسسات الانجاز هذه أقل من السنوات الماضية وهذا لأننا اشترطنا أن يكون النشاط الرئيسي لهذه المؤسسات يخص الري لأن أغلب العمليات المتبقية من الدعم الفلاحي تتعلق بشعبة تنمية الري الفلاحي^{١٨}.

١١١.٠٠٠) **حصيلة الانجازات من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٤ .** (جدول رقم ٥)

التعيين	الوحدة	نهاية ٢٠٠٠	٢٠٠٠ في إطار الدعم إلى ٢٠٠٤, ١٢, ٣١	المجموع	النسبة المئوية
غرس الاشجار المثمرة	هكتار	٣٥٨٨	٧٩٨٩,٦	١١٥٧٧,٦	٣٠٠%
زراعة الاعلاف	هكتار	٢١٠٠	٥٣٤٠,٥	٧٤٤٠,٥	٢٥٠%

السقي بالتقطير	هكتار	١٥٦١	٥٤٤٠,٨	٧٠٠١,٨	%٣٥٠
السقي بالرش	هكتار	١١٥٥	٣٤٢٦	٤٥٨١	%٣٠٠
وحدة التبريد	م ^٣	٠	٥٣٧٠٠	٥٣٧٠٠	%١٠٠
وحدة التجفيف والتضمير	وحدة	٠	٣	٣	%١٠٠
وحدة تقطيع الديك الرومي	وحدة	٠	٢	٢	%١٠٠
المشاتل	وحدة	٠	٢٣	٢٣	%١٠٠
تحويل الحليب	وحدة	٠	١	١	%١٠٠

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجلفة

١.١.١.١.١ حالة ملفات الدعم الفلاحي. (جدول رقم ٦)

التعيين	العدد	النسبة
الملفات المعتمدة من طرف اللجنة	٧٠١٩	
الملفات بعد عملية التطهير	٦٢٨١	
الملفات المنتهية	١٣٤٥	%٢١,٤١
الملفات في طور الانجاز	٤٩٣٦	%٧٨,٥٨
الملفات الملغاة	٧٣٨	%١٠,٥١

١.١.١.١.٢ الأهداف المالية والانجازات المالية على مستوى ولاية الجلفة. (جدول رقم ٧)

الأهداف				عدد
الاستثمارات (دج)	الدعم (دج)	تمويل ذاتي (دج)	القرض (دج)	الملفات
١٦١٠٦٦٤٥٩٦٣٢٦,٢٦	١٠٦٨٧٢١٢١٩٧,٩٢	٢٨٥٣٩٥٨٩٣٥,٠٤	٢٤٩٩١٩٩٦٦٢,٣٠	٦٢٨١
الانجازات				عدد
الاستثمارات (دج)	الدعم (دج)	تمويل ذاتي (دج)	القرض (دج)	الملفات
٨٩٥٥٤٤٣٣٢٤,٧٦	٦٤٣٧٧٧٠٥٥٢,٤٧	١٤٢٠٠٨٨٣١٦,٦٧	١٢٥٢٠٣٨٠٥٢,٩٢	٦٢٨١

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجلفة

دراسة حالة : مشروع منطقة القاعة بالادريسية

١- تقديم عام لبلدية الادريسية:

١,١- الموقع:

تقع بلدية الادريسية بالجهة الغربية بولاية الجلفة ويبعد مقرها عن مقر الولاية بنحو ٩٨ كلم تبلغ مساحتها ٣٩٥,٠٩ كلم^٢ أي ما يعادل ١,١٦% من مساحة الولاية حيث المساحة الموزعة كما يلي:

- المساحة الفلاحية ٨٤٥٠ هكتار.
 - مساحة الحلفاء ١٤٦٥٠ هكتار .
 - مساحة المراعي ٧٥٥٠ هكتار .
 - مساحة الغابات ٣٧٠٠ هكتار .
 - مجموع الاراضي الغير الصالحة ٣٠٠ هكتار.
- وحدودها الجغرافية هي كالآتي:
- من الشمال بلدية القديد
 - من الشرق بلدية الشارف وبلدية الدويس.
 - من الغرب ولاية الاغواط.
 - من الجنوب بلدية عين الشهداء.

٢,١- السكان:

بلغ عدد سكان بلدية الادريسية اكثر من ٢١٢٧٩ نسمة حسب احصائيات ١٩٩٧ وفي سنة ٢٠٠٥ بلغ ٢٥١٢١ نسمة وفي المرحلة التحضيرية قد بلغ ٣٠٧٩٥ نسمة، والتوقعات الجارية حتى نهاية سنة ٢٠٠٨ بـ ٣٤٠٠٠ نسمة

٣,١- الوسط الطبيعي:

باعتبارها جزء من الهضاب العليا تتميز البلدية بارتفاعها النسبي حيث يتراوح علوها بالنسبة مستوى البحر ما بين ١٠٥٦ متر على مستوى السهوب، ومدمننا نتكلم على الجانب الطبيعي نشير الى أن الامطار رغم ضعفها كونها تتساقط في اغلب الاحيان بصفة مركزة مع الرياح القوية وغطاء نباتي هش، هذه العوامل ادت الى ظاهرة التعرية خاصة بالشمال والشمال الشرقي بتراب البلدية فالمنطقة معروفة بالنباتات العشبية كالحلفاء والدقفت والرمث والشيح مما جعلها تشكل اجود المراعي المعروفة بها المنطقة خاصة خلال السنوات الممطرة ولا يفوتنا ان نشير الى البرنامج الهام الخاص باعادة تاهيل المراعي التي تشرف عليه المحافظة السامية لتطوير السهوب حيث مس جزء كبير من البلدية .

٤,١- المناخ :

تتميز منطقة الادريسية بمناخ شبه جاف وخاصة انه جد بارد في الشتاء وحار في الصيف وجاف والمعطيات الموجودة تبين متوسط تغيرات المناخ ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ للمدينة.

معدل التساقط والحرارة بين سنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٧ (جدول رقم ٨)

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
الحرارة القصوى	9.3	10.66	15.46	20.18	24.2	30.58	34.64	33.3	26.9	22.48	14.28	8.94
الحرارة الدنيا	-0.26	1.88	3.34	7.02	10.86	16.06	19.3	18.575	14.96	11.12	4.12	3.34
معدل الحرارة	4.52	6.27	9.4	13.6	17.53	23.32	26.97	25.94	20.93	16.8	9.2	6.14
التساقط	23.14	27.26	26.18	26.74	36.14	11.78	11.29	15.96	31.58	31.48	37.72	33.2

المصدر: الرصد الجوي بالجللفة ٢٠٠٨

٥,١- تحليل جدول التساقط والحرارة:

من الجدول يوضح لنا متوسط التغيرات المناخية المسجلة بين سنتي ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٧ فيما يخص معدل الحرارة فنلاحظ انه جد منخفض في شهر جانفي حيث بلغ ٤,٥٢ درجة مئوية ثم يرتفع تدريجيا حتى يصل الى ٢٦,٩٧ درجة مئوية في شهري جويلية واوت ثم يعود في الانخفاض حتى يصل الى ٦,١٤ درجة مئوية في شهر ديسمبر اما فيما يخص التساقط فمتوسط كمية الامطار المسجلة فهي منخفضة جدا بالمقارنة بالمناطق الشمالية ففي الادريسية بلغت كمية الامطار اعلى مستوى لها في شهر نوفمبر حيث وصلت الى ٧٣,٧٢ ملم ثم ينخفض حتى يصل الى ١١,٢٩ ملم في شهر جويلية ففي المنحنى الحرارة والتساقط يبين لنا

فترة الرطوبة والجفاف، فترة الرطوبة هي التي يكون فيها منحنى التساقط فوق منحنى الحرارة ومن خلال المنحنى نجد ان فترة الرطوبة تمتد من شهر اوت حتى شهر جوان اما فترة الجفاف فهي شهري اوت وجوان

٢- قانون الاستصلاح ١٩٨٣:

قانون ١٨/٨٣ مؤرخ في ١٤ ذي القعدة ١٤٠٣ الموافق لـ ١٣ أوت ١٩٨٣ يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية

تعريف لغوي : هو تهيئة الأراضي البور لتصبح أراضي صالحة للزراعة.

تعريفه قانونيا : هو الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية .

تعريف اصطلاحا: هو عملية تحويل الأراضي الجافة إلى أراضي خصبة وذلك عن طريق تهيئة الأراضي وإتباع الطرق الحديثة في الميدان الزراعي.

تطبيقا لقانون ١٨/٨٣ انطلقت عملية الاستصلاح سنة ١٩٨٥ وقد صدر لحد الآن ١٨٨ رار تنازل بمساحة إجمالية قدرها ٥٤٦,٢٦ هـ والعملية متوقفة منذ سنة ١٩٩٠ علما أن جميع المستصلحين تجاوز المدة القانونية وقد وصلت

نسبة المعايينة عند شهر افريل ١٩٩٤ نسبة ٦٩,٢% أن معظم المستصلحين يمارسون زراعة الخضروات المحمية والعارية وكذا الاعلاف المسقية المصدر، توزيع المستصلحين حسب المناطق لدائرة

الادريسية(الادريسية، الدويس، عين الشهداء) الفرع الفلاحي للادريسية.

٣- أسباب توقف إقبال الفلاحين على الاستصلاح:

- معظم المستصلحين قد اعتبر العملية وسيلة الحصول على قروض من البنك أو عتاد فلاحى أو مساعدات مالية.

- نزوح المياه السطحية المغذية للآبار خصوصيات بمنطقة كاف الباز ببلدية الادريسية.

- عدم توفر بعض الشروط الملائمة لبعض المناطق من طرق وانارة.

- الحفاظ على البيئة والمحيط لتحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع المستوى المعيشي للفرد.

- الحفاظ على الثروات الطبيعية ورفع المردودية للإنتاج قانون منح حق الامتياز ١٩٩٧.

مرسوم تنفيذي رقم ٤٨٣/٩٧ مؤرخ في ١٥ شعبان ١٤١٨ هـ الموافق لـ ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ يحدد كفيات منح حق امتياز قطع أرضية من أملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية وإعادة شروطه يتضمن ١٦ مادة والمادة ١٧ أمر بالنشر في الجريدة الرسمية (التفصيل الكامل لهذه القانون ارجع إلى الجريدة الرسمية) .

٤- منح الامتياز:

١- التعريف بالعملية : الامتياز الفلاحي صيغة جديدة تهدف إلى ترقية وتنمية وعصرنة وتطوير

الفلاحة والريف عبر برامج تتمثل في استصلاح أراضي الدولة وتسييرها من قبل سكان

الأرياف، وقد أصبح ملكا لهم في حالة نجاح مشروعاتهم حيث تتنازل الدولة عنها في غطاء قانوني.

- ٢- البرامج المسطرة في منح الامتياز: استصلاح أكثر من ٦٤٠٠٠٠ هكتار.
- ٣- المؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية: GCA شركة ذات أسهم تنتمي للشركة القابضة العمومية الزراعية المختلفة أنشأت في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٧ وكلفت بتسيير الامتيازات في قطاع الفلاحة لحساب الدولة.

المؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية ذات الطابع غير التجاري وتتلخص مهامها في:

- تقديم كل الإعانات لإنشاء الامتيازات الفلاحية.
- تجنيد الموارد المالية الضرورية عن طريق اتفاقيات أو قروض لتجسيد برامج الاستصلاح التي شرع فيها أصحاب الامتيازات.
- انجاز الدراسات الخاصة بالتهيئة العقارية والاستصلاح وكذا تطوير النشاطات المتعلقة بالزراعة والتغذية.
- تسهيل عمليات الاستثمار الموجهة للامتيازات الفلاحية.
- البحث عن السبل الكفيلة بنجاح البرنامج إشراك جميع المتعاملين.
- ٤- برنامج الامتياز الفلاحي حسب المناطق:

شركة مع عالم الفلاحة تمثل في برنامج وطني لاستصلاح ٦٤٠٠٠٠ هـ من الأراضي الفلاحية ١٤٠ مشروع موزع على كامل التراب الوطني، ٥٦ مشروع المنطقة الجبلية، ٦٢ مشروع المنطقة السهلية، مشروع المنطقة الجنوبية.

- ٥- الاستثمار في منح الامتياز:

متصلاح عبر الامتياز يقدم إمكانات حقيقية للمستثمرين الخواص، وخاصة على مستوى المناطق السهلية والصحراوية.

جدول يبين الامتياز الفلاحي بالأرقام:

الامتياز الفلاحي بالأرقام: (جدول رقم ٩)

المناطق	عدد المشاريع	مساحة الاستصلاح (هـ)	تكلفة البرنامج بالمليار دج	نامج عدد مناصب ب	عدد أصحاب الامتياز
الجبلية	٥٦	٣٥٠٣٨٩٢	٢٣٩	٢٥٤١٢٥	٢٥١٣٧
السهلية	٦٢	٢٦٩٣١٠	١٨٢	١٨٣٥٠٥	١٩٣٧٨
الجنوبية	٢٢	١٨٢٥٠	٢٩٨	٦١١٧٥	٨٧٥٨
المجموع	١٤٠	٦٣٧٦٥٢	٧١٩	٤٩٨٨٠٥	٤٧٨٧٠

المصدر: (مجلس الحكومة) استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز جانفي ١٩٩٨

- ٦- ٧٢ مليار دينار كغلاف مالي لمنح الامتياز تشارك فيه:
- الصناديق الخاصة بالاستصلاح ٧٠ % - أصحاب الامتياز ٣٠ %.
- ٥٠٠٠٠٠ منصب عمل في إطار تشغيل الشباب قطاعات أخرى ترافق المشاريع:
- انجاز الهياكل الاجتماعية والتربوية الضرورية الهياكل الصحية-المدارس-الطرق-توفير الكهرباء.
- ٧- أصحاب الامتياز: الفلاحون الحائزون بصفة منتظمة على أراضي تابعة للقطاع الخاص للدولة سكان أرياف-الشباب المتخرج من مركز التكوين الفلاحي-المستثمرين الخواص-المؤسسات العمومية أو الخاصة.
- ٨- مجالات الامتياز: توسيع زراعة الأشجار المثمرة والكروم-إنشاء المشاتل-ترقية برامج العلف-إنشاء مراكز لتحسين الجينات الوراثية-تطوير تربية المواشي-تربية النحل وتطوير الوحدات الخاصة-إنشاء وتوزيع المشاتل الخاصة بالشجيرات الغابية-حفر الآبار.

في الجدول الموالي يبين مجالات الامتياز الفلاحي بالأرقام: (جدول رقم ١٠)

عمليات التعيين	الوحدات	الحجم	الانجاز	% نسبة الانجاز
مسح الأراضي	هكتار	١٩٠٩٥	٩٣٦٠	٤٩,٠٢
تحسين العقارية	هكتار	٩٣٠	٥٥٠	٤٩,١٤
تحضير التربة	هكتار	٠	٢٥٨٥	/
غراسة أشجار الفاكهة (المثمرة)	هكتار	٣٣٨٦	٣٧٩,٢٥	١١,٢
زراعة حقلية- مسقية (الخضروات)	هكتار	١١٨٤	٠	٠
حبوب- أعلاف مسقية	هكتار	١٢٠٠	٥٠٠	٤١,٦٧
انجاز آبار عميقة	وحدة	٦٥	٤٥	٦٩,٢٣
حوض لجمع المياه	وحدة	٨٧	٣٦	٤١,٣٨
تجهيز بئر عميق	وحدة	٤٨	٧	١٤,٨٥
شبة الري	م ط	٢٣٥٠٠	١٤٦٥٠	٦٢,٣٤
انجاز السواقي	م ط	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠
شبكة الري عن طريق الرش (الضح)	هكتار	١٠٥٩	٢٥	٠
شبكة الري عن طريق التقطير GAG	هكتار	١٦٤٨	٠	١,٥٢
شبه لجل المياه	كلم	٤٥	٠	٠
قنوات السقي المفتوحة ٢/١ BUSES	كلم	٢٥	٦	٠
تهيئة العيون(منابع-مصادر)	وحدة	١٣	١	٤٦,١٥
اعادة وتنظيف الحواجز المائية	وحدة	١	٢	١٠٠
إنجاز الآبار	وحدة	٥	٥	٤٠
إنجاز الجباب	وحدة	٣١	١٦,١٣	١٦,١٣
فتح المسالك (الطرق)	كلم	٥٦	٤٩	٧٨,٥
تهيئة المسالك (الطرق)	كلم	٧٥	٢٨	٣٧,٣٣
مكفاء-مخبأ	وحدة	٧٨	٧	٨,٩٧
إيصال الكهرباء	كلم	٨٥	٤٢,٧٠١	٥٠,٢٤
مصدات الرياح	كلم	٦٠٣	٤٤,١	٧,٣١
دراسة الحواجز المائية	وحدة	١	١	١٠٠
انجاز الحواجز المائية	وحدة	٢	٠	٠

٨٩,٢٨	٢٥	٢٨	وحدة	تهيئة الآبار
٧٨,١٣	٢٥	٣٢	وحدة	تجهيز الآبار
٥,٣	٥٧٥	١٠٨٥٠	هكتار	غراسة النباتات الرعوية (التربلاكس)
٠	٠	٢٣٥٠	هكتار	غراسة النباتات الرعوية OPUNTIA
١٠٠	٦	٦	وحدة	دراسة الحواجز التحويلية
٨	١٠	١٢٥	هكتار	زراعة اشجار النخيل
٠	٠	٦٢	هكتار	التثبيت الميكانيكي للكتبان الرملية
٠	٠	٩٠٠٠	هكتار	التثبيت البيولوجي للكتبان الرملية
٠	٠	١٨٠٠٠٠٠	م ط	بناء جدران صغيرة بالحجر
١٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٣م	التصحيح المائي
١٠	١	١٠	وحدة	ترميم الآبار العميقة
١٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	م ط	الربط
١٠٠	٥	٥	وحدة	دراسة بيولوجية
٠	٠	١	وحدة	مولد كهربائي

٥- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز:

بطاقة تركيبية ودراسة :

١- تعيين مكان المشروع

* الولاية : الجلفة

* البلدية : الادريسية

* محيط: القاعة

* مساحة المحيط: ٣٨٥ هـ

المساحة المراد استصلاحها: ٣٨٥ هـ

٦- اهداف المشروع :

الاهداف الاقتصادية:

التنمية الريفية- ادماج السكان المحليين- ادماج النشاطات التنموية ضمن مشروع الاستصلاح- التكفل بخصوصيات كل منطقة- توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة- مكافحة الانجراف والتصحر- استصلاح الاراضي في الجنوب- تقوية سوق العمل.

الاهداف السياسية:

التحديث والتكثيف وتطوير المنتجات الفلاحية وعصرنتها- استقرار سكان الارياف بتحسين مداخلهم وظروف معيشتهم ودعمهم للقضاء على النزوح الريفي- توسيع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح- استغلال اكبر مساحة ممكنة من الاراضي البور كي تصبح منتجة- خلق نشاطات في مختلف المجالات ذات العلاقة بالانتاج الفلاحي

الشكل التالي يبين جدول تقسيم المساحات المراد استصلاحها. (جدول رقم ١١)

المساحة بـ (هـ)				
المحيط	المجموع	الأملاك الخاصة بالدولة	الأملاك العمومية للدولة	الملكية الخاصة
القاعة	٣٨٥	٣٨٥		

المصدر: الدليل الاشهادي للمؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) ٢٠٠٠.

الشكل التالي يبين سير مشروع منطقة القاعة: (جدول رقم ١٢)

طبيعة الأعمال (تعيين العمليات)	الوحدة	الكمية	المبلغ الإجمالي (دج)
تكثيف زراعة الأشجار المثمرة	هـ	٣٠٨	٢٣١٠٠٠٠٠,٠
الزراعات المسقية (الحقلية) الزراعات المرجعية البطاطا	هـ	٧٧	١٠٠١٠٠٠٠,٠
المجموع - ١-		٣٨٥	٣٣١١٠٠٠٠,٠
ترميم الآبار العميقة الموجودة	وحدة	١٠	٧٠٠٠٠٠٠,٠
تجهيز الآبار	وحدة	١٠	١٨٠٠٠٠٠,٠
مكفا- مخبا الآبار العميقة	وحدة	١	١٢٥٠٠٠٠,٠
شبكة لجلب المياه	كلم	٤	٦٠٠٠٠٠٠,٠
الاحواض بحجم المياه ٢٥٠ م ^٣	وحدة	٥	٧٨٠٠٠٠٠,٠
السقي عن طريق الرش (الضخ)	هـ	٧٧	١١٥٥٠٠٠٠,٠
السقي عن طريق نظام التقطير (GAG)	هـ	٣٠٨	٦١٦٠٠٠٠٠,٠
المجموع - ١-			١١٢٩٠٠٠٠٠,٠
مصدات الرياح	كلم	٦	٢٤٠٠٠,٠
ايصال الكهرباء	كلم	٤	٦٨٠٠٠٠٠,٠
مسح الاراضي	هـ	٣٨٥	١١٥٥٠٠٠,٠
المجموع - ٢-			٨١٩٥٠٠٠,٠
المجموع الكلي			١٥٤٢٠٠٠٠,٠

المصدر: الدليل الاشهادي للمؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) ٢٠٠٠.

الشكل التالي يبين جدول الامتياز وعدد المستفيدين منه: (جدول رقم ١٣)

طبيعة الاعمال (تعيين العمليات)	الامتياز	عدد المستفيدين من منح	مردود الامتياز (دج)
امتياز متعدد (٤- زراعة اشجار مثمرة + ١ هـ زراعة حقلية- مسقية)	٧٧		٧٠٤٠٠٠
المجموع العام	٧٧		

. المصدر: الدليل الاشهاري للمؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) ٢٠٠٠.

الشكل التالي يبين مناصب العمل خلل سنتين من تاريخ انطلاق المشروع: (جدول رقم ١٤)

طبيعة	المجموع	السنة الاولى السداسي الاول	السنة الثانية السداسي الثاني	السنة الثانية السداسي الثالث
مناصب الشغل بالمشروع	٣٠٨	١٠٨	١٠٨	٩٢
مناصب الشغل الدائمة	٧٧	٧٧		
المجموع	٣٨٥	١٨٥	١٠٨	٩٢

. المصدر: الدليل الاشهاري للمؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) ٢٠٠٠.

التاريخ ٧ مارس ٢٠٠٢

مشروع: القاعة

النتائج بالنسبة لبلدية الادريسية كعينة من برنامج الدعم الفلاحي.

مدير المشروع

الشكل التالي يبين النتائج التي حققها مشروع منطقة القاعة. (جدول رقم ١٥)

٣٨٥	التاريخ	المساحة
٣٧	من ٢٠٠٠/١٠/٣١ الى غاية	عدد المستفيدين من منح الامتياز المؤهلين
١٥٤,٢٠٥,٠٠٠	٢٠٠٢/٠٤/٣٠	قيمة المشروع بـ (دج)
١٠٧,٩٤٣,٥٠٠		مساحة الدولة
١٨ شهر		مدة الانجاز
٦٧		مناصب الشغل

. المصدر: الدليل الاشهاري للمؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) ٢٠٠٠.

جدول يمثل مختلف العمليات والاشغال المنجزة بالمشروع (جدول رقم ١٦)

الملاحظات	الكمية	الانجاز	الحجم	الوحدة	تعيين العمليات
اعمال منجزة	٧٧	٣٨٥	٣٨٥	هـ	مسح الاراضي
		٧٧	٧٧	هـ	شبكة الري بالرش- الضخ-

شبكة الري عن نظام التقطير		٣٠٨	٠٠	٣٠٨	
(GAG)	هـ	٣٠٨	٠٠	٣٠٨	
مصدات الرياح	كلم	٠٦	٠٠	٠٦	
ترميم الآبار العميقة	وحدة	١٠	٠١	٠٩	
حوض لجمع المياه	كلم	٠٥	٠٠	٠٥	
تجهيز بئر عميق	وحدة	١٠	٠٠	١٠	
مخبا للآبار العميقة	وحدة	١٠	٠٠	١٠	
تكثيف زراعة الاشجار المثمرة	وحدة	٣٠٨	٠٠	٣٠٨	
اىصال الكهرباء	كلم	٠٤	٠٠	٠٤	

. المصدر: الدليل الاشهاري للمؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) ٢٠٠٠.

٧- مناقشة وتحليل النتائج:

ند متابعة مشروع القاعة الذي يعرف تاخرا في الانجاز وتحركا بطيئا للعمليات اسباب تقنية بين المستفيدين GCA فمن خلال تحليل لنتائج العمليات المنجزة لحد الآن تم فقط مسح للاراضي كليا بنسبة ١٠٠% وترميم ٥ آبار عميقة من بين ١٠ موجودة بنسبة ٥٠% بالاضافة الى انجاز حوض لجمع المياه بسعة ٥٠٠ م^٣ من بين ٥ نرحة اما باقي العمليات الاخرى فيلاحظ تاخرا في الانجاز على مستوى الهياكل القاعدية مثل تحسين العقار-المسالك-تجهيز الآبار العميقة- اشغال الري-الكهرباء وكذلك على مستوى الاشغال الفلاحية مثل مصدات الرياح

والمغروسات المختلفة بالاضافة الى انعدام الدراسة الهيدرولوجية للمشروع أما ما يلاحظ غراسة بعض الاشجار المثمرة ب: ٢٠ قطعة مع العلم انه تم غراستها في غير وقتها وجهل العديد من المستفيدين طريقة الغراسة الصحيحة مما تسبب في موت وعدم نجاح اكثر من نصف هذه الاشجار المغروسة لصعوبة حصولهم على المياه للسقي، فعملية السقي تجري كل ٦ ايام بمعدل ٣٠ لتر لكل شجرة بصهاريج منقولة بتكلفة ٢٥٠٠ دج لكل واحد هكتار، كما يلاحظ معانات بعض المستفيدين لمشكلة الملوحة لقطعهم لعدم اجراء تحاليل للتربة بالاضافة الى وجود عدة مشاكل وعراقيل بين المستفيدين و GCA وتتمثل في :

النتائج السلبية :

- ١- تأخر وقت الغرس واستفادة فقط ٢٠ قطعة بحيث تم غرس (فاح، اجاص، زيتون) بتاريخ ٢٠٠٢/٠٣/٢٤ حوالي ٦٤٠٠ بمعدل ٦٠٠ شجرة/هـ بعد الغرس لوحظ ظهور مرض فطري بحيث بعد اخضرار الاوراق يظهر سواد من اسفل التطعيم حتى الاوراق وتقدر نسبة النجاح ٣٠-٤٠% اما عن غرس (خوخ، البرقوق، التين، اللوز) بتاريخ: ٢٠٠٢/٠٣/٣١ حوالي ٢٨٠٠ شجرة بمعدل ٦٠٠ شجرة/هـ، ولقد جاءت هذه الشتلات بحالة غير مهيئة لغرس من تعرضها لجفاف الساق وكذا تعرض جذورها للهواء تتراوح نسبة النجاح ما بين ٠١-٠٣%.
- ٢- تأخر انجاز الحوض بسعة ٥٠٠ م^٣ بداية العمليات ٢٠٠٢/٠٣/٠٨ وبعد تعرية الحوض تبين انه غير صالح للاستعمال من ناحية التقنية

خاتمة

يبدو أن عملية تحرير الاقتصاد الوطني التي بدأت منذ أكثر من عشر سنوات لم تنجح في إزالة العوائق القائمة أمام الانتقال من زراعة تقليدية إلى زراعة عصرية وتنافسية . وبالفعل فإنه لا يمكن فصل معالجة هذه المسألة ذات الأهمية القصوى عن الإشكالية العامة للعالم الفلاحي، كما أنه لا يمكن الوصول إلى تصور واضح لمسألة آلية وبرامج تمويل القطاع الفلاحي ون رؤية شاملة للزراعة ودون تحديد مسبق ودقيق لأهداف هذا القطاع.

لقد قام هذا البرنامج وكغيره من البرنامج بعملية التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى تميز هذا البرنامج عن غيره، حيث قام بمساهمة إضافية تتمثل في :

الحد من الهجرة الريفية من خلال عودة الفلاح للعمل بهذا المجال وتخفيض البنوك لحجم الفائدة الحاصلة.-

تعامل الصناديق الفلاحية والبنوك بأسلوب يخدم الفلاحة بالدرجة الأولى، والدولة بالدرجة الثانية.

على الرغم من النجاح النسبي لهذا البرنامج إلا أنه تميز بالسير البطيء بناء على المشاكل السابقة.

إن برنامج الدعم الفلاحي عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحة يعتبر حصيلة توجيهات كان الهدف منها الخروج من مبدأ تسييس الفلاحة كما كان الحال عليه في السياسات السابقة والدخول في مرحلة تحرير إطار نشاط الفلاحين بالنظر إليه بطريقة اقتصادية بحتة.

فكان من الضروري الإسراع في تطبيق هذا البرنامج حتى يتسنى للجزائر رفع مستوى الإنتاج الفلاحي وبالتالي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بأقل الضرر في وقت وجيز فكانت النتيجة تطبيق البرنامج مع تسجيل بعض العثرات كان السبب فيها عدم التمكين من التجهيز الجيد.

في الأخير لاندعي بأننا أحطنا بمختلف جوانب موضوع الدعم الفلاحي في الجزائر، ولكننا نأمل أن نكون قد قدمنا مساهمة متواضعة في هذا المجال، وأننا قد فتحنا بابا هاما من أبواب التنمية الاقتصادية في الجزائر، خاصة وأن الفلاحة تعد البديل الاستراتيجي لقطاع المحروقات الذي ما يزال يعول عليه كثيرا في الاقتصاد الوطني.

١- المديرية الفلاحية بالجلفة

٢- القسم الفرعي بالفلاحة بالادريسية.

٣- بلدية الادريسية .

٤- مكتب الدراسات والمتابعة بالادريسية PEST.

٥- الرصد الجوي بالجلفة .

٦- مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم تسيير جامعة الاغواط ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ موضوع التمويل قطاع الفلاحي بالجزائر.

٧- مذكرة لنيل شهادة دراسات الجامعية التطبيقية جامعة التكوين المتواصل بالجلفة ٢٠٠٣/٢٠٠٤
الموضوع: الدعم الفلاحي من نصوص القوانين الى الانجازات.

٨- مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية جامعة الجلفة ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ الموضوع : برنامج الدعم الفلاحي بالجزائر في ظل الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية.

٩- تقرير نهاية التربص التطبيقي فرع محاسبون رئيسيون دفعة ٢٠٠١/٢٠٠٣.المعهد الوطني

المتخصص في التكوين المهني والتسيير بالاغواط